الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور
كلية العلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض

مذكرة تخرج لننيل شهادة ماستر أكاديمية الشعبة مدن تخصص وديناميةالمجال

الموضوع

البلدية و التنمية المحلية المستدامة في ولاية الجلفة الواقع و التحديات دراسة حالة بلدية عين وسارة (2010-2019)

من إعداد الطالب:
بن مشاية مصطفى

تحت إشراف:
د/- عرابي سالم محمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: رئيسا

الأستاذ: ممتحنا

الموسم الجامعي

2022-2021

شكر وعرفان

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظم سلطانك ومجدك ، عما أنعمت علينا من نعم لا تحصى ... منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل .

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى **الأستاذ المشرف " عرابي سالم محمد "** على نصائحه وتوجيهاته القيمة لإنجاز هذه المذكرة ، كما نطلب منه العفو والسماح إن أخطأنا أو قصرنا .

ونتقدم بالشكر الخاص إلى الذين ساهموا معنا وشاركونا بأفكارهم ومعلوماتهم ، إلى كل من **الزملاء**

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة بسيطة . .

إهـــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد إلى الأستاذ المشرف: "عرابي سالم محمد" وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل إلى كل أقاربي و إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج .

قائمة الجداول:

رقم	العنـوان	الصفحة
01	توزيع التساقطات المطرية لمدينة عين وسارة(1998-2018)	51
02	توزيع درجات الحرارة لمدينة عين وسارة (1998-2018)	52
03	توزيع سرعة الرياح حسب مركز رصد الجوي لعين وسارة (2000-2010)	53
04	مراحل التطور السكاني لمدينة عين وسارة (1966 -2014)	56
05	تطور الزيادة الطبيعية لسكان مدينة عين وسارة (2012-2021)	57
06	التركيب العمري حسب الفئات العمرية والجنسية بعين وسارة 2021	60
07	توزيع الفئات العمرية الكبيرة لسكان مدينة عين وسارة	62
08	توزيع السكان النشطين و غير النشطين بمدينة عين وسارة	63
09	توزيع السكان النشطين فعلا حسب النشاطات الاقتصادية	64
10	توزيع سكان عين وسارة حسب المناطق	65
11	جدول يبين المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في إطار المخطط التنموي للبلدية في قطاع الفلاحة الفترة ما بين (2010-2019).	69
12	جدول يوضح المشلرؤيع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية لقطاع الخدمات الفترة ما بين (2010-2019)	72
13	جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في إطار المخطط البلدي للتنمية قطاع الثقافة والتربية في الفترة ما بين (2010-2019)	75
14	جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية قطاع الموارد المائية في الفترة ما بين (2010-2019)	79
15	جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في إطار المخطط البلدي للتنمية قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة في الفترة ما بين (2010-2019)	83
16	جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية في قطاع الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية في الفترة ما بين (2010-2019)	88
17	المناطق والاحياء المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع للمخطط البلدي للتنمية بلدية عين وسارة فترة ما بين 2019/2010 في مختلف القطاعات	92

قائمة الصور:

رقم	العنــوان	الصفحة
01	مشروع اتمام انجاز طريق المعدر شطر04	68
02	مشروع انجاز خزان مائي مرتفع	68
03	مشروع انجاز ملعب جواري بحي عبان رمضان	71
04	مشروع انجاز مقر البلدية	71
05	مشروع انشاء مجمع مدرسي بحي مئطفى بن بولعيد	74
06	مشروع انجاز خزان مرتفع سعته 500 متر وكعب وربط القناة الرئيسية بالمنطقة الحضرية الشمالية	78
07	مشروع انجاز الطريق الموازي بمحادات المقبرة بتجاه البرين حي عبان رمضان	88
08	مشروع التهيئة الحضرية بحي سليماني سليمان	88

قائمة الخرائط:

رقم	العنـوان	الصفحة
01	الموقع الإداري للبلدية	48
02	الأحياء المستهدفة بمشاريع قطاع الموارد المائية الفترة ما بين 2009-2019 في اطار المخطط البلدي للتنمية PCD	70
03	الأحياء المستهدفة بمشاريع قطاع الخدمات الفترة ما بين 2009-2019 في اطار المخطط البلدي للتنمية PCD	73
04	الأحياء المستهدفة بمشاريع قطاع الثقافة والتربية الفترة ما بين 2009-2019 في اطار المخطط البلدي للتنمية PCD	76
05	الأحياء المستهدفة بمشاريع قطاع الموارد المائية الفترة ما بين 2009-2019 في اطار المخطط البلدي للتنمية PCD	81
06	الأحياء المستهدفة بمشاريع التطهير والصرف الصحي الفترة ما بين 2009-2019 في اطار المخطط البلدي للتنمية PCD	85
07	الأحياء المستهدفة بمشاريع الأشغال العمومية والتهيئة العمرنية الفترة ما بين 2009-2019 في اطار المخطط البلدي للتنمية	91

الفهرس

المقدمة العامة: ..... أ

الفصل التمهيدي 1

المطلب الأول : مفهوم البلدية 4

الفرع الأول : تعريف البلدية 4

الفرع الثاني : خصائص البلدية..... 5

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة 5

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة..... 6

الفرع الثاني : أبعاد التنمية المستدامة 7

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة 7

المبحث الثاني: التنمية المحلية 10

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية 10

1/- تعريف التنمية المحلية : 10

أولا : خصائص التنمية المحلية..... 13

ثانيا: نشأة التنمية المحلية 15

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية 17

أولا: مبادئ التنمية المحلية 17

ثانيا: أهداف التنمية المحلية..... 19

المطلب الثالث: متطلبات التنمية المحلية..... 21

1/- وضع قوانين تتماشي وتطوير التنمية المحلية 22

2/- تأهيل الكفاءات..... 22

3/- رواتب وتحفيزات مناسبة: 22
الفصل الأول 1
مخططات التنموية في البلدية..... 1
المطلب الأول: مفهوم المخطط البلدي للتنمية 25
1/- تعريف المخطط البلدي للتنمية 25
2/- البرنامج البلدي للتنمية PCD:..... 26
3/- كيفية تحضير البرنامج البلدي للتنمية وتمويله:..... 27
3-1/- إجراءات تحضير البرنامج البلدي للتنمية: 27
3-2/- تمويل البرنامج البلدي للتنمية 31
4/-كيفية تنفيذ البرنامج البلدي للتنمية: 32
4-1/- مراحل التنفيذ:..... 32
4-2/- متابعة التنفيذ:..... 34
5/- البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:..... 37
5-1/- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE: 37
المبحث الأول : صلاحيات البلدية في إطار التنمية المستدامة..... 37
المطلب الأول : ميادين تحقيق التنمية المستدامة في البلدية 37
الفرع الأول : في المجال الاقتصادي 38
الفرع الثاني : في المجال الاجتماعي 39
الفرع الثالث: في المجال المالي 39
المبحث الثاني: آليات تفعيل دور البلدية لتحقيق التنمية المستدامة 40

أولا: على مستوى علاقة المواطن بالبلدية 40
ثانيا: على المستوى الاقتصادي..... 41
ثالثا: على المستوى الإداري والمالي 41
خاتمة الفصل :..... 44
الفصل الثاني: تقديم عام لبلدية عين وسارة 29
مقدمة: 47
I-1/- الموقع الجغرافي 47
I-2/- الموقع الإداري..... 47
I-3/- المجال الفيزيائي و الطبيعـي 49
I-3-1/- تضاريس و طبوغرافية المنطقة 49
I-3-2/- جيولوجية المنطقة 49
I-3-3/- الشبكة الهيدروغرافية..... 50
I-4/- المناخ:..... 50
I-4-1/- التساقط: 50
I-4-2/- الحرارة 52
I-4-3/- الرياح:..... 52
I-4-4/- الصقيع: 53
II/- الأراضي الصالحة للفلاحة:..... 54
III/- الثروة النباتية:..... 54
IV/- الثروة الحيوانية:..... 55

V/- المعطيات السكانية و الاقتصادية لبلديةعين وسارة 55
V-2/- التركيب الديموغرافي للسكان 59
V-3/- التركيب الاقتصادي و العمالة..... 61
V-4/- العمالة في بلدية عين وسارة..... 61
V-5/- توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي..... 63
خاتمة الفصل :..... 65
I/-المشاريع المسطرة في بلدية عين وسارة في إطار المخططات البلدية للتنمية مابين سنة (2010-2019) :..... 67
I-1/- قطاع الفلاحة:..... 67
I-2/- قطاع الخدمات: 71
I-3/- قطاع الثقافة والتربية: 74
I-4/- قطاع الموارد المائية: 77
I-5/- قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة: 82
I-6/- قطاع الأشغال العمومية والتهيئة:..... 86
I- 86
I- 86
II/- تحديات وحلول التنمية في بلدية عين وسارة 92
II-1/- التحديات 94
II-2- اقتراحات: 97
الخاتمة..... 100

الخاتمة العامة: 101

قائمة المراجع: 103

المقدمة العـامة

المقدمة العامة:

أخذ موضوع التنمية حيزا مهما من الدراسة خلال العقود الأخيرة، حيث عرفت نظريات التنمية تطورا بالغا جعل اهتماماتها تتجاوز مطلب تحقيق التنميو الإقتصاديو و المادية ، ليبتغي تحقيق التنمية الشاملة بل يتعداها إلى البحث عن التنمية المستدامة التي تهدف إلى استخدام الموارد بطريقة عقلانية وعادلة من منطق الحفاظ على حق الأجيال القادمة في هاته الموارد.

إن التنمية بمختلف أبعادها أضحت غاية كل المجتمعات التي تصبو إلى التقدم والازدهار والاستقرار.

لقد شهدت دول العالم متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية فرضت على الدولة الحديثة تطوير قوانينها وآليات حكمها وصوره بغية التكيف مع هاته المتغيرات التي تنسجم وتغير مهام الدولة التي أصبحت تتدخل في كل مناحي الحياة والذي بدوره فرض أعباء إضافية على الدولة زيادة على المهام الكلاسيكية لذلك اتجهت إلى توسيع مشاركة المواطنين في الحكم المحلي وتحقيق التنمية الشاملة في إطار اللامركزية الإدارية.

– إن أسلوب اللامركزية الإدارية يفترض وجود مصالح خاصة ومتميزة محليا، تقوم بواسطتها هيئات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تكون خاضعة للرقابة الإدارية المركزية تقوم بإدارة شؤونها في إطار الاختصاصات الممنوحة لها.

– إن اللامركزية الإدارية لها طابع مزدوج، طابع إداري والمتمثل في ممارسة الإدارة اختصاصاتها عن طريق إصدار القرارات الإدارية وإبرام العقود الإدارية وطابع سياسي يتمثل في الديمقراطية التي جاءت لإفساح المجال أمام المواطنين لتسيير شؤونهم العمومية بأنفسهم عن طريق الانتخابات.

– إن قرب الإدارة المحلية من المواطنين يجعلها الأقدر على إدراك احتياجاته وبالتالي يصبح حل المشكلات والوفاء بالاحتياجات واقعا ملموسا يهيء لها نجاح سياسة التنمية المحلية المستدامة.

– إن البلدية باعتبارها الجماعة المحلية الاقليمية القاعدية للدولة تعتبر النواة المحلية الرئيسية للتنمية المستدامة، باعتبارها الأقرب إلى المواطنين وقد وضعت أساسا لتسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعيتهم في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– إن البلدية باعتبارها هيئة لا مركزية للدولة وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية واختيار استراتيجية الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية احتياجات المواطنين والتي تتعدد بتعدد مظاهر وأشكال التنمية والتي لا تخرج عن سياقها العام وهو البعد التنموي الوطني المستدام[1]، ولقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات في هاذا الاطار من خلال عدة برامج ومخططات عبر مختلف مراحل الزمنية التى مرت بهامن اجل النهوض بالتنمية المحلية المستدامة وهداغ مايدفعنا للتسائل عن وضع التنمية المحلية والمستدامة ودور الجماعات المحلية فيها لذا نقوم بهذه الدراسة حولة ولاية الجلفة وبلضبط بلدية عين وسارة كحالة لدراستها ومعرفة دور البلدية وواقع التنمية الحلية المستدامة ومن هذا الطرح الذي تناولناه نطرح الإشكالية التالية:

- مادور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة وماهو الواقع و التحديات التى تواجهها في بلدية عين وسارة ؟ وتتفرع هذه الاشكالية إلى عدة أسئلة :

✓ما هومفهوم التنمية المحلية وماهي ابعادها وادواتها

✓ماهو دور الجماعات المحلية وماهي المخططات و الامكانية المتوفرة لها؟

✓ماهو واقع التنمية المحلية في بلدية عين وسارة والتحديات التي تواجهها؟

[1] أقرين عبد الحليم، دور البلدية في تحقيق التنمكية المستدامة بالجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019.

الفصل التمهيدي

سنتطرق في هذا المبحث التمهيدي إلى البلدية من حيث تعريفها وخصائصها وهيئاتها والصلاحيات المنوطة بهاته الهيئات. كما تطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة وأهدافها، كونها عملية تستهدف الرفع المستمر لمستوى معيشة المواطنين و تعزيز مشاركتهم في وضع وتنفيذ السياسات المحلية

المطلب الأول : مفهوم البلدية

للبلدية باعتبارها هيئة إدارية لا مركزية مكانة هامة في التنظيم المؤسساتي الإداري الجزائري. فهي النواة الأساسية للجماعات السلبية نظرا لدورها المحوري الهام في تقريب الإدارة من المواطنة

الفرع الأول : تعريف البلدية

تنص المادة 16 من الدستور الجزائري[1] على أن الجماعات الإقليمية للدولة في البلدية والولاية، كما تنص المادة 17 من الدستور على أنة يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

وأيضا تنص المادة الأولى من قانون البلدية[2] على أن "البلدية في الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون".

إن البلدية حسب المادة الثانية من نفس القانون في القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان الممارسة المواطنة وتشكل إطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

إن الأساس القانوني للمجالس البلدية المنتخبة قد حدده المشرع في القانون 11/10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية، فهذه المادة 103 منه اعترفت بصريح النص أن البلدية بسيرها مجلس بلدي، ويعد إطارا للتعبير عن الديمقراطية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، بما يبرز مكانة المجلس البلدي المنتخب في النظام القانوني الجزائري كأداة تسيير لأهم تنظيم إداري محلي ألا وهو البلدية من جهة، وبما يجسد الوجه

[1] **قانون** رقم 16 –01 مؤرخ في 26 مارس 216 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية

[2] قانون رقم **11–10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية:** ج.ر 37 مؤرخة في 2011/07/03.

السياسي للمجلس البلدي كونه أداة تعبير وأسلوب من أساليب المشاركة في الحكم على المستوى المحلي[1]

الفرع الثاني : خصائص البلدية

نظرا لأهمية هذا الجهاز نجد أن المشرع خصه بعدة خصائص ومميزات نوردها في مايلي :

- البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية، جغرافية وليست مؤسسة أو وحدة إدارية لامركزية فنية.

- نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة و وحيدة للامركزية الإدارية المطلقة حيث أن جميع أعضائها و جميع أعضاء هيئات و لجان تسييرها و إدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر.

- تعتمد البلدية على واردتها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها وتجد دعما ماليا في إطار الإعانات الممنوحة من طرف الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- نظام الوصاية السياسية والإدارية على البلدية دقيق ومحكم وشديد، وعليه فان كل الاختصاصات المقررة للبلدية وكافة الشروط والإجراءات والأحكام التي يجب أن تعمل في نطاقها ووفقا لها تسير البلدية وإدارتها محددة على سبيل الحصر تحديدا دقيقا وواضحا وشاملا لا يجوز الخروج عنها و إلا وقعت أعمال وتصرفات البلدية تحت طائلة البطلان وعدم المشروعية[2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

نظرا للأهمية البالغة للتنمية المستدامة على مستوى البلدية، وما لها من آثار ايجابية على مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية، جعلت التنمية المستدامة عملية بحث و

[1] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري ، جسور للنشر والتوزيع الطبعة ال.ثالثة 2015 من 344

[2] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية – مذكرة الماجستير، تخضع لقانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، لسان 2011/2010 مى 14.

دراسات معمقة قصد معرفة آليات تسيير النشاطات المتعلقة بها، و النتائج المرجوة منها، لهذا الغرض قمنا بتخصيص هذا المطلب التعريف التنمية المستدامة والتطرق لأبعادها المتنوعة وأهدافها.

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة

تعد التنمية ناتجا عن عمل الإنسان، وذلك بتحويله لعناصر و موارد طبيعية إلى سلع و خدمات تلبي الحاجات باستخدام العلوم والتكنولوجيا و الوسائل التقنية المتاحة، وهو ما يشكل خطرا على التوازن البيئي،[1] من هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد يأخذ بالعديد من الأبعاد المتعلقة بالتنمية. ونتيجة لذلك فقد وردت عدة تعريفات للتنمية المستدامة، ولعل من أشهرها تعريف لجنة "برونتلاند" الصادر سنة 1987 عن اللجنة الدولية حول البيئة و التنمية، والذي أعطى لمصطلح التنمية المستدامة اهتماما عاليا. حيث عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم[2]

وعليه فان هذا التعريف اقتضى عدم تجاهل حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية و الثروات و عدم استنزافها من طرف الأجيال الحاضرة و هذا بقية استمرارية عملية التنمية المستدامة.

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات فهي كعملية مطردة تهدف إلى تعديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأنوار والمراكز وتحريك الإمكانات متعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية الترجمة

[1] بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس العدد رقم 6 سبتمبر2016، منشور في الموقع http:asjp.cerist.dz ، ص 122-136 تاريخ الإطلاع 2022/02/25.

[2] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012، ص 23 .

الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى أحداث التغيرات المطلوبة[1].

الفرع الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن التنمية المستدامة في تنمية بثلاث أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا ترتكز فقط على الجانب البيئي بل تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل من هاته الأبعاد وتتكون من مجموعة من العناصر

البعد الاقتصادي	والبعد الاجتماعي	والبعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام كفاءة رأس المال إشباع الحاجات الأساسية العدالة الاقتصادية	المساواة في التوزيع الحراك الاجتماعي المشاركة الشعبية التوزيع الثقافي استدامة المؤسسات	النظم الإيكولوجية الطاقة التنوع البيولوجي القدرة على التكييف

مصدر الجدول[2]

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] عبد الرحمان محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنميثة المستدامة، جامعة المسيلة 15-20211/11/16، ص 4.

[2] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ضل تحتديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 25.

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان و تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال من حيث نصيب كل جيل في الموارد الطبيعية و المادية المتجددة وغير المتجددة[1] , و مكافحة الفقر و القضاء على البطالة و الرفع من مستوى الدخل الفردي و القضاء على الأمية.

2- حماية الموارد الطبيعية و صيانتها و حماية البيئة. ذلك أن التنمية المستدامة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية لإنتاج الغذاء و توفير مصادر الطاقة والمياه و المحافظة على التربة الصالحة للزراعة و مصادر المياه للري و حماية الثروة الحيوانية و ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لتلافي حدوث اختلال في التوازن البيئي.[2]

3- تهدف إلى ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع إذ تعمل التنمية المستدامة على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع في التقدم والازدهار, إذ تعتبر التكنولوجيا من المواضيع التي احتلت دورا بارزا في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فالتقدم التكنولوجي كفيل بدفع عملية التنمية، فكلما زادت مقدرة الأمة على الابتكار كلما كانت أسرع في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي و الرقي الحضاري للمجتمع.[3]

لقد خص المشرع الجزائري البلدية بقوانين خاصة تجعل منها القاعدة الأساسية في إطار اللامركزية التي تعنى بإدارة المرافق المحلية على المستوى البلدي للنهوض بمشاريع التنمية المستدامة و ذلك من خلال نص قانون البلدية 11/10.

---

[1] معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، (سورية أنموذجا)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2015، ص 48.

[2] نايف بن نايل بن عبد الرحمن أبو علي، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، (حالة دراسية، منطقة الحجاز)**، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، 2010-2011 منشور في الموقع: libback.uqu.edu.sa تاريخ الاطلاع: 2022/02/25، ص 48.

[3] بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **اثر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، العدد 2009،2010/07، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 251.

إن دراسة أدوات و آليات تحقيق التنمية المستدامة على مستوى البلدية بعد أمرا حيويا نظرا الأهمية فكرة التنمية المستدامة على مستوى البلدية و كذا تسليط الضوء على التناقض الحاصل في بعض الأحيان فيما يخص انعدام التنمية المستدامة في بعض البلديات رغم توفرها على إمكانيات مهمة وكذلك من أجل خلق وعي لدى المواطن حول أهمية التنمية المستدامة في بلديته وأن التنمية حق من حقوقه تستوجب حمايته وتطويره بما يخدم مصالحه الآنية والمستقبلية.

ولعل من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في البلدية هو التخطيط التنموي و ما بهدف إليه من بناء اقتصاد فعال يعتمد على توزيع عادل للثروات بما بخفض في معدلات البطالة لدى سكان البلدية و التقليل من معدلات الفقر ورسم خارطة طريق تساهم في خلق ثروة والاستغلال الأنسب و الفعال لموارد البلدية بشكل يؤدي إلى نمو مستدام للموارد والثروات فما هو المخطط البلدي للتنمية و ما دوره في تحقيق التنمية المستدامة؟

و للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين: المبحث الأول: دور المخطط البلدي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة. المبحث الثاني: أدوات البلدية لتحقيق التنمية المستدامة في إطار حماية البيئة.

المبحث الثاني: التنمية المحلية

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية

1/- تعريف التنمية المحلية :

لإعطاء مصطلح التنمية المحلية تعريفا شاملا، يتوجب علي إعطاء تعريفا شاملا لكل جانب منه والذي يتضمن مفهومين: الأول هو التنمية و الثاني هو المحلية

أولا: التنمية

لقد أثار مفهوم التنمية جدال بين المفكرين والمنظرين، ويرجع السبب في ذلك إلى فشلهم في إعطائه تعريفا دقيقا له.

فنجد علماء الاجتماع يعرفون التنمية على أنها: "تغيير يستهدف الممارسات و المواقف بشكل أساسي، فهي العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي، والاجتماعي، وتكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا وتؤدي إلى "تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد".[1]

أما علماء الاقتصاد فيعرفون التنمية على أنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي.

ثانيا: المحلية

مفهوم المحلية يعني المجال الترابي الأقرب للسكان و الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه مجموعة من سكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات، وقد يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للسكان القبيلة والعشيرة[2].

[1] عمار عوابدي، "علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة، م6، ع2، 1996، ص 17.

[2] محمد مزاري، اشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص28.

هذا التعريف يظهر جليا دور التنمية المحلية في الربط بين أهداف الدولة والجماعات المحلية. والهدف من ذلك هو الربط بين أهداف الدولة والجماعات من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة انطلاقا من القاعدة (البلدية) نحو القمة (الدولة) وبالاعتماد على المجهود الفردي للسكان المحليين وإرادتهم التي تدفعهم نحو الارتقاء نحو جميع الأصعدة والأبعاد التنموية.[1]

وهناك من يعرف المحلية على أنها نظام اجتماعي تخترقه حركات اعتراف اجتماعي به من قبل الفاعلين المكونين له، على أساس كونه مبدأ للانتماء والهوية بالنسبة للسكان الذين تعيشون داخله، ومبدأ كذلك للاختلاف والتمييز في سوق منفتح وتنافسي أكثر فأكثر[2]

ثالثا: التنمية المحلية

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من بين المواضيع التي يكثر عليها التضارب المفاهيمي من قبل العلماء والفقهاء، إلا أن هذا لم يمنعهم من إعطاء مجموعة من التعاريف في محاولة منهم لضبط هذا المفهوم. إن مفهوم التنمية المحلية يستمد مرجعيته النظرية من مفهوم التنمية عموما والذي أستمد مرجعيته من نظرية التطور الطبيعي، حيث يختلف عنها من حيث اهتمامه بالتغيير الاجتماعي عوضا عن التطور الطبيعي، وهو في نهاية الأمر يمثل عملية تتميز بالاستمرارية وأثر تراكمي ونهائي غير قابل للتراجع وموجهة لتحقيق أهداف وغايات محددة.[3]

يمكن تعريف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور أن تحسين نوعية الحياة لسكان تلك

[1] محمد مزاري، المرجع نفسه، ص28.

[2] عيسى بدة، مرجع سابق، ص27.

[3] عبد الرحمن صديني، التنمية المحلية للبلديات الجزائرية –دراسة احصائية تحليلية للوضعية المالية في الفترة الممتدة من 1995–1999، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص17.

التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[1]

وهناك من ينظر إلى التنمية المحلية على أنها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان الجماعات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميها وتقدمها القومي.[2]

ونجد محى الدين صابر يعتبر التنمية المحلية مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية. ويهدف هذا الأسلوب إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة

المحلية، على أن يكون ذلك الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير والأعداد والتنفيذ من قبل أعضاء البيئة المحلية جميعا في جميع المستويات عمليا وإداريا.[3]

وهناك من يرى أن التنمية المحلية هي عملية شاملة، كونها تضطلع إلى تغير المجتمع بشكل شامل وتهدف إلى تحقيق النمو في مختلف قطاعاته كما أنها تعامل مع المجتمع المحلي كنظام كامل. وبالتالي فهي عملية واسعة تشمل كافة فعاليات وأنشطة وموارد المجتمع المحلي، وتتناول بالتغبير جميع الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية فيه.[4]

وعموما نقول أن التنمية المحلية هي كل ما تقوم به الجماعات المحلية من انجازات في مختلف الميادين بمساعدة المصالح الخارجية مثل الولاية والبلدية بصدق الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين عامة الحاجات الاجتماعية منها، وبالتالي فإن التنمية المحلية ليست

[1] محمد مزاري، مرجع سابق، ص28.

[2] محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص18.

[3] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث –دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية–، القاهرة: دار المعارف، 1993، ص23.

[4] أحمد بوسهمين، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 116.

استثمارا اقتصاديا بهدف إلى خلق الثروة والربح، بل هو تلبية لرغبات وحاجيات اجتماعية، وتهدف كذلك إلى تسهيل الحياة اليومية للمواطن وهذا بتوفر الحاجات الضرورية كالمياه والطرقات والمدارس والكهرباء زيادة على ذلك مساهمة مصالح الدولة في التنمية المحلية وذلك بغية رفع مستوى الخدمات المعيشية للمواطن.[1]

بعد عرض مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتنمية المحلية لابد من الإشارة إلى الخصائص التي تنفرد بها وكذلك نشأة هذا المصطلح.

أولا : خصائص التنمية المحلية

تمثل فيما يلي:

عملية عامة:

أي عملية التنمية المحلية تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والعائد، أي أن برامجها ومشاريعها تهتم بجميع السكان فهي موجهة لفائدة عامة المواطنين.

عملية ارتقائية:

تعني بالارتقائية الارتقاء المستمر نحو الأفضل، وهذا يفرض استمرارية واستدامة واتساع مجال التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة[2]

عملية شاملة:

ذلك يعني أن عملية التنمية تناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا شمول التنمية كل القطاعات المجتمعية تحقيقا للعدالة وتكافئ الفرص وذلك جعل التنمية تمس جميع طبقات المجتمع[1]

[1] سعاد طيبي، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2009، ص195.

[2] أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقق التنمية المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلومالتسيير، 2010، ص14.

عملية متكاملة:

التعاون والتكامل بين النظم والقطاعات المختلفة ومن مميزات التنمية المحلية، وهو ضمان لنجاحها وعمومية فائدتها، فلا بد أن يتكامل القطاع الفلاحي مع الصناعي مع الصحي مع التعليمي مع المحلي مع الوطني والدولي من أجل تحقيق نهوض متكامل.[2]

عملية مخططة (التدخل الحكومي):

لا يمكن وصول التنمية المحلية لأهدافها دون تدخل الحكومة من أجل تقديم المساعدات لجهود المواطنين التي تعتبر الأساس، ويجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها مع التأكيد على تعميق اللامركزية تخطيطا وتنفيذا.[3]

عملية تساهمية:

التنمية المحلية تقوم على فلسفة الجهود الذاتية سواء البشرية أو المادية، ويكون ذلك من خلال إشراك السكان المحليين حسب أنشطتهم وميولهم ومواقعهم المختلفة في إعداد خطط وبرامج التنمية المختصة بمناطقهم المحلية وتنفيذها وتدريبهم على تحمل المسؤولية، مع إتباع أساليب عملية في وضع السياسات والخطط الرامية إلى تنمية المجتمع المحلي وحل مشاكله المختلفة[4]

عملية مخططة:

يعني أن التنمية المحلية في عملية مخططة ومدروسة لا تستند إلى العشوائية والذاتية، وهي ليست برنامج فحسب دون مراعاة اعتبارات القدرة على التنفيذ والإنجاز والرقابة والتقديم

---

[1] سفيان ريميلاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر –حالة بلدية الجزائر الوسطى– مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2016، ص48.

[2] أحمد شريفي، مرجع سابق، ص48.

[3] المرجع نفسه.

[4] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، الإسكندرية مكتب الجامعة الحديث، 2011، ص 17

عملية ديمقراطية:

عملية التنمية المحلية تعتمد أساسا على الديمقراطية وتمكين السكان المحليين من تجسيد أفكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على نطاق واسع، وإتاحة فرصة الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية.[1]

ثانيا: نشأة التنمية المحلية

يجب الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية بصورته الحالية قد مر بفترة زمنية طويلة لكي يصل إلى الاستقرار الذي هو عليه اليوم. فقد عرفت الدول النامية مجموعة من البرامج و المشروعات التنموية التطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات متعددة مثل تنمية المجتمع، التنمية الريفية، التنمية الريفية المتكاملة، وفي الأخير التنمية المحلية.[2]

فالاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي يعود لسنة 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية التعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأحد بتنمية المجتمع حيث اعتبرت نقطة البداية في السياسات العامة. ولقد أوصي موقر كامبردج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية من خلال المشاركة والمبادأة المحلية لأبناء هذا المجتمع، ولقد أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي عقد، لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي ومساهم في تحديا مدلول لها وهذا في عام 1954.

منذ هذه الفترة بدأت تتضح أهمية وفعالية التنمية المحلية، حيث نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية. وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي، وهذه الأخيرة إذا كانت قد أنشأت من خلال

[1] أحمد شريفى، مرجع سابق، ص16.

[2] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية التنمية المحلية في الجزائر، منكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010، ص 54.

الخبرات في المناطق الريفية، فإنا قد امتدت لتشمل التبعات الحضارية سواء في الدول النامية أو المتقدمة[1]

ومن خلال تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957 عن الوضع الاجتماعي في العالم بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية بعد أن كانت في البداية تركز على تنمية المجتمعات المحلية الريفية، وكان اهتمامها بنصب على استراتيجية التحديث كعملية وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. حيث أصبحت الأمم المتحدة تعي أن القيمة الأساسية لبرامج التنمية المحلية تكمن في إحداث تغيرات في اتجاهات الناس خاصة التغلب على اللامبالاة التي تعتبر المعوق الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي. وقد اقترح بمجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس فقط زيادة الإنتاج، بل يجب أن يحقق التوزيع العادل العائلات التنمية على سكان المجتمع، وضرورة مراعات المشاكل و الاحتياجات الحقيقية للسكان.[2]

وفي تقرير الأمم المتحدة العام 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم فقد أشار بشكل عام إلى مشكله التوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبعد النتائج التي توصلت إليها الدراسة اتضح أنها تركز أهدافها على الجانب الاجتماعي لذلك فقد ألقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية للمجتمع. كما ناقش خبراء الأمم المتحدة لسنة 1963 علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموما والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية، حيث اقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي.

وبالتالي فإن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية أعطى لهذه الأخيرة انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم وجمل استراتيجياتها تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة الخبراء

[1] سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص195.

[2] وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر، 2009، ص 45.

والباحثين المتخصصين في مجالات التنمية على مستوى المجتمع المحلي.[1] وكذلك الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية ومحاولة تداركها و إيجاد الحلول لها، وكذلك العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح والوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية والقومية.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية

أولا: مبادئ التنمية المحلية

يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية لتنمية المحلية حسب رأي الباحثين في هذا المجال. وتمثل فيما يلي :

- مشاركة أفراد المجتمع المحلي

يعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ التنمية المحلية من خلال إثارة وعي أفراد الجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة، إضافة إلى أن مشاركتهم في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية التحمل المسؤولية. وهذا ما يجعلهم مؤهلين أكثر للعمل في الإدارة المحلية والتنظيمات المختلفة.[2]

- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي :

إن المشاريع في قسم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المتستعجلة والضرورية هي التي تتميز بالأولوية. لان إشباع الحاجات يقوي و يزيد ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر العمل والتعاون من أجل إنجاح المشاريع التنموية، فكسب ثقة الأفراد تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل انمائي في المجتمع.[3]

---

[1] وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص46.

[2] محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2011، ص 102.

[3] خنفري، مرجع سابق، ص 103.

- مبدأ تكامل المشروعات :

هذا المبدأ يعني التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس من ذلك، حيث توجد علاقة قوية بين الريف والحضر. كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية. فالتنمية ما هي إلا أحداث تغير مرسوم في المجتمع سواء تعلق الأمر بالجوانب المادية أو غير المادية[1]

- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة

تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في المحلية المحلية، كونها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشاريع نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد و بالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتقيد. فالاعتماد على الموارد المحلية يعتر من أهم قواعد التنمية المحلية التي تحدث التغيير الحضاري المقصود.

- حق تقرير المصير:

نعني به حق المجتمع المحلي في أن يختار الطريقة التي تتناسب وظروفه حتى لا تتعارض أساليب حل مشاكله مع التقاليد السائدة فيه لذلك من الواجب أن يكون الحق لأي مجتمع أن يراها متفقة ومتلائمة مع أهدافه[2].

- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي:

هذه القواعد تركز على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها، بل يجب الاستفادة كذلك من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشاريع التنمية المحلية

- التقويم:

[1] وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص 49.

[2] سفيان ريميلاوي، مرجع سابق، ص50.

يعتبر التقويم بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية، حيث تمكن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها بعد ذلك. فالتقويم يلعب دور كبير في التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها مما يسهل تداركها والعمل الفوري على حلها[1].

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

ظهرت التنمية المحلية كحل أسمح للوصول إلى تنمية شاملة، ومن بين دوافع التنمية المحلية هو تنويع النشاط الاقتصادي في مجال ترابي معين، وبما أن التنمية المحلية في عملية الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية لتطوير كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية للمجتمع، فهي تتوفر على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:[2]

1/- الأهداف اقتصادية

زيادة الدخل القومي الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية لأنه يمثل العامل المؤدي لتجسيد أبعاد التنمية، إذ أن ارتفاع الدخل القومي يقابله ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، مما يعني تحقيق متطلبات الأفراد. كما يدل على قدرة الدولة لفرض الضرائب وزيادة مواردها المحلية، وبالتالي فإن قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة تزداد بارتفاع مستوى تقدم السمع و نموه، وكلما توفرت أموال أكثر كلما أمكن تحقيق أكبر في الدخل الحقيقي.

التوزيع العادل للثروات، حيث أن التنمية الحقيقية مرتبطة بمدى وصول نتائج النمو إلى جميع أفراد المجتمع، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخيل ، مما يعني أن أي تفاوت في توزيع المداخيل والثروات يخلق العديد من المساوئ المتمثلة في عدم شعور الأغلبية بالعدالة

[1] محمد خشمون، مرجع سابق، ص104،105.

[2] محمد بلخير، مقومات وأساسيات التنمية المحلية"، مجلة آفاق علمية، ع1، 2008، 224.

الاجتماعية مثل ما هو موجود في معظم الدول النامية، حيث تعيش في تمايز و تفاوت أكبر [1]

شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، ودون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

بناء الأساس المادي للتقدم مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي ، حيث أن معظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي والتي تعتبر بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة.

تحقيق الدعم والمساندة من أفراد المجتمع لبرامج الإنعاش الاقتصادي برفع مستوى سلوكهم الاجتماعي لدفع عجلة التنمية[2].

2/- أهداف اجتماعية

- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- ✓ عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولية والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ تحقيق رفاهية الإنسان على المستوى المحلي، خاصة في مجال السكن، الصحة، التشغيل إضافة لزيادة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي.
- ✓ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذي يعتبر مطلب شعبي، كما هو واجب على الدولة لتحقيق الاستقرار لأفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين. ومن بين هذه الاحتياجات الأساسية نجد العالج، الأمن، السكن، التعليم، للمشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل، الاندماج السياسي. وإشباع هذه الحاجات يهدف تحقيق غرضين هما:

[1] محمد بلخير، مرجع سابق، ص 224.

[2] عثمان عزيز، دور الجماعات المحلية في التسير والتنمية بولاية خنشلة –**دراسة حالة**- (بلدية قايس وبلدية الرميلة)، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008، ص23.

– مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع

– تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم في حالات ملحة لهذه الاحتياجات، حيث تسعي التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها كانتشار الأوبئة، الأمية، البطالة، الفقر.[1]

3/– أهداف ثقافية:

- ✓ إحياء النشاطات والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى الاهتمام بالإطارات الفنية.
- ✓ تحقيق و تعزيز الترابط والتماسك بين المجتمعات المحلية مما يسهل نموها بشكل متوازن، ويجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات وذلك من خلال ترابط المشاريع وتماسكها و بالتالي يؤدي إلى الإحساس الدائم بالوحدة الوطنية.
- ✓ خلق الرأي العام الذي يؤمن بعملية التحول والتغيير، على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح.[2]
- ✓ إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار، وذلك من خلال سعي التنمية لبلوغ التحرر من قهر الظروف البيئية والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائق في سبيل التنمية، والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والسياسية لتحقيق حياة أفضل والتحرير من ذهنيات محلية ضيقة.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية المحلية

للوصول إلى التنمية المحلية ينبغي تحقيق مجموعة من المتطلبات والآليات الضرورية لتحقيقها المتثلة فيما يلي:

[1] محمد بلخير، مرجع سابق، ص 227.

[2] محمد سعودي، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة شلف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص 23.

1/- وضع قوانين تتماشي وتطوير التنمية المحلية

يتطلب التسيير الفعلي الفعال إعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي قانون البلدية والولاية، إضافة إلى صياغة برامج مسطرة ومحددة الأهداف للجهات المحلية ومسؤولية التخطيط و التنفيذ. وللدولة دور الرقابة والمحاسبة، وبالتالي فأهم ما يجب مراجعته في هذه القوانين هو توسيع صلاحيات مسؤولي الجماعات المحلية مما يسمح بتحقيق التنمية المحلية والتسيير الفعلي للثروات المحلية.[1]

2/- تأهيل الكفاءات

تأهيل الكفاءات العالية من أنجح الآليات لتحقيق التنمية المحلية من خلال اضطلاعها بمهام التسيير على المستوى المحلي، ولتحقيق هذا المبتغى يجب الرجوع إلى كيفيات التأهيل المعمول بها حاليا على المستوى المحلي واستبدالها بما يوافق أحداث التنمية، فنحن على الصعيد البلدي أن التجربة في العقدين الماضين من زمن التعددية الحزبية وقبلها في زمن الأحادية لم يراع هذا الجانب إطلاقا. وبالتالي يجب على الأحزاب الاجتهاد لتحقيق ذلك

من أجل الوصول إلى التنمية المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجد أن الدراسات الحديثة في مجال التسيير والإدارة طورت مناهج وقواعد جديدة، ومن أهمها قاعدة تقليب الهرم.

3/- رواتب وتحفيزات مناسبة:

الكفاءات لا تأتي من دون مقابل، فالسبب وراء هجرة الكفاءات من البلدان التي لا تقدر قيمتها إلى التي ترعى لها حقوقها، فالجانب المادي له أثره المباشر في استقطاب الكفاءات بغية تحقيق التنمية. فمن بين الآليات الضرورية المحققة للتنمية "الرواتب" ولإنزال الكفاءات من أعلى هرم الإدارة وإقناعها بتسيير شؤون الجماهير وتحقيق متطلباتها ومعالجة مشاكلها يجب أن تخصص لهم أجور ومحفزات مادية للاضطلاع بهذه المهام الصعبة. وبالتالي يجب

[1] جمال الدين مغوفل، التنمية المحلية البلدية والولاية، الجزائر: دار الخلدونية، د س ن، ص 29.

على القائمين بهذا الجانب إعادة النظر في الرواتب والأجور المعتمدة حاليا الوظيف العمومي وتغيرها تحسينها بما يضمن تحقيق التنمية واستقطاب المؤهلات والقدرات.[1]

إلى جانب هذه المتطلبات هناك متطلبات أخرى لتحقيق التنمية المحلية منها:

- ✓ وجود برنامج مخطط يهتم بالحاجيات الكلية المجتمع المحلي وبوسائل حلها.
- ✓ الحصول على معونة فنية من الهيئات الحكومية وهذا يشمل الموظفين والأدوات
- ✓ تشجيع ممارسة أسلوب المساعدة الذاتية والمشاركة من جانب المقيمين في المجتمع وهو حجر الزاوية في العملية كلها.
- ✓ إتباع أسلوب الفريق التعاوني في العمل من أجل مساعدة المجتمع.[2]

[1] جمال الدين مغوفل، مرجع سابق، ص29.

[2] سلطان غازي، فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المرثرة على قدرات الحكام الإداريين، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014، ص 135.

الفصل الأول

مخططات التنموية في البلدية

المطلب الأول: مفهوم المخطط البلدي للتنمية

ونتطرق فيه إلى تعريف المخطط البلدي للتنمية و كذلك إلى تقسيم دوره في مجال التنمية المستدامة.

1/- تعريف المخطط البلدي للتنمية

يعرف المخطط البلدي للتنمية بأنه مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقديم وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فهو يمثل الوسيلة المثلى التي تمكن البلدية من توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية[1]. وقد نصت المادة 107 من قانون البلدية 11/10 على ما يلي "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية و المتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذلك المخططات التوجيهية القطاعية.

يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، وعليه فإن إعداد المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات هاته الهيئة، حيث أوجب المشرع أن تكون برامج تنمية البلدية متوافقة مع أهداف المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية، ويكون ذلك عن طريق اقتراح المشاريع المراد إدماجها فيه من قبل المجلس الشعبي البلدي بتقديم اقتراحات تعكس طلبات قاطني الجماعات الإقليمية وأولويات التنمية في البلدية وتلك بواسطة إجراء مداولة.[2]

إن اختيار العمليات المنجزة في إطار المخطط البلدي للتنمية وملائمته من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي ورئيسه بصفته الآمر بالصرف، لكن رغم ذلك فان المجلس الشعبي

---

[1] جواد الأمية، منصر حنان، **آليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي**، منكرة ماستر في الحقوق جامعة بجاية 2016/2017، ص18.

[2] المادة 107 من قانون البلدية، مصدر سابق.

البلدي لا يحتكر لوحده هذا الاختصاص بل تساهم إلى جانبه مجموعة من الهياكل والإدارات في إنجازه والمصادقة عليه وتقيده ومتابعته وهي :

- ✓ أمين خزينة البلدية باعتباره محاسب مفوض و معين للبلدية من طرف وزارة المالية
- ✓ اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.
- ✓ رئيس الدائرة كممثل للوالي، المنشط و المنسق بين البلديات.
- ✓ أمين خزينة الولاية.
- ✓ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.
- ✓ مدراء المجالس التقنية للولاية.
- ✓ الوالي باعتباره الآمر بالصرف الرئيسي.
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية (مديرية الدراسات والتنمية المحلية)
- ✓ وزارة المالية التي تضمن التوازن الميزاني والمراقبة المالية.[1]

2/- البرنامج البلدي للتنمية PCD:

انطلاقا من المرسوم التنفيذي 136/73 المؤرخ في 1973/08/09، المتضمن شروط تسيير وتنفيذ البرامج البلدية للتنمية، يمكن تعريف البرنامج البلدي للتنمية على أنه مجموع الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث يهدف إلى التسيير الحسن للأموال المخصصة للبلدية، إنشاء مؤسسات اقتصادية على مستوى البلدية، فتح المنافسة أمام المتعاملين الاقتصاديين لإنجاز المشاريع، تحقيق متطلبات المجتمع، تدعيم البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وفك

[1] ليندة اونيسى، مرجع سابق، ص 230.

العزلة عن جميع المناطق. ويندرج البرنامج البلدي للتنمية ضمن نوع من أنواع التنمية التالية:

- ✓ **التنمية العادية:** تعد كل سنة بطريقة عادية وفق النظام المعمول به منذ بدء العمل بالبرامج البلدية للتنمية.
- ✓ **التنمية التكميلية:** تهدف للحصول على موارد مالية تكميلية لميزانية الدولة والتي يخصص جزء منها للبرامج البلدية للتنمية
- ✓ **التنمية الاستعجالية:** تعد في الحالات الاستعجالية كالكوارث الطبيعية و التكنولوجية
- ✓ **التنمية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** الذي يعد من خلال حسابات التخصيص الخاص.

3/- كيفية تحضير البرنامج البلدي للتنمية وتمويله:

ويتم وفق جانبين، التحضير للبرنامج ومصادر تمويله كما يلي:

3-1/- إجراءات تحضير البرنامج البلدي للتنمية:

يتم تحضير البرنامج البلدي للتنمية انطلاقا من عمليتين :

أ/- عملية اقتراح المشاريع:

يتولى هذه العملية المجلس الشعبي البلدي، مع مراعاته للتعليمات التوجيهية الصادرة من طرف الوالي، والتي تحدد الأولويات السنوية للتنمية المحلية وكذا التعليمة المعدة من طرف وزير المالية التي يوضح فيها الأهداف الاقتصادية الجزئية ويحدد الأولويات الوطنية والقطاعية.

ويجب أن تكون هذه الاقتراحات مرتبة حسب الأولويات الوطنية والمحلية، كما يتعين توفير الشروط التالية :

- ✓ دراسة إمكانية تنفيذ الاقتراحات.

- ✓ توفر أماكن التنفيذ.
- ✓ تقييم التكاليف وطريقة التمويل.
- ✓ توقع آجال التنفيذ.
- ✓ تقييم آثار المشاريع المقترحة على ميزانية التجهيز وعلى الفترة اللاحقة.

ب/- عملية التحكيم: إن أهمية توجيه الاستثمارات العمومية تفرض تدخل هيئات التحكيم ويكون ذلك على 3 مستويات:

- ✓ **على مستوى الدائرة:**

يجتمع رئيس الدائرة مع رؤساء المجالس البلدية لمناقشة الاقتراحات آخذين بعين الاعتبار معيار الأولوية وتعديل الاقتراحات إذا توجب ذلك، وتعتبر هذه العملية مهمة لقرب رئيس الدائرة و رؤساء المجالس البلدية من المواطنين وأعلم باحتياجاتهم.

- ✓ **على مستوى الولاية:**

بعد إرسال المشاريع إلى مديرية التخطيط والتهيئة القطرية، تقوم هذه الأخيرة بدراسة اقتراحات، البلديات و تقوم بتعديلها، ثم ترسلها إلى المجلس التنفيذي للولاية الذي يضم كل من الوالي و الأمانة العامة وممثلي مديريات الولاية و ممثلي الدوائر و البلديات و تتم دراسة و مراقبة المشاريع المقترحة و بطاقتها الفنية

- ✓ **على المستوى المركزي:**

تخضع المشاريع المقترحة محليا للتحكيم على المستوى المركزي من طرف لجان مختلفة تمثل وزارة المالية، و وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، وعلى أساس المبلغ الإجمالي للمشاريع يقوم وزير المالية بإعداد مقرر البرنامج، الذي يرسل للولاية بحيث يخصص لكل ولاية غلاف مالي للبرامج المقترحة. و يتم بالتناسق مع المستوى المركزي و المحلي ما يلي:

- **إصدار مقرر البرنامج:** بعد دراسة الاقتراحات والقيام بالتعديلات اللازمة والمصادقة عليها حسب الأولوية، تقدم رخص البرامج للمشاريع الجديدة و اعتمادات الدفع بالنسبة للموجودة في طور الإنجاز، ويخصص لكل ولاية غلاف مالي للبرامج المقترحة وهي عبارة عن اعتمادات مالية تقدم بموجب قانون المالية لنفس السنة.

- **إعداد مدونة الولاية:** يكون بعد الحصول على مقرر البرنامج، حيث يقوم أعضاء من مديرية التخطيط والتهيئة القطرية بالاجتماع مع ممثلي البلديات، بإعادة التكييف المقررات البرامج، ثم يتم إعداد مدونة الولاية التي تضم المشاريع المقبولة و المقسمة حسب البلديات و الفصول.

- **إعداد مقرر التسجيل:** تقوم مديرية التخطيط والتهيئة القطرية بإعداد مقررات التسجيل الخاصة بكل بلدية، و التي تضم مختلف المشاريع التنموية المقبولة و الغلاف المالي الخاص بكل مشروع تنموي وترسل نسخا منه إلى البلدية، القابض البلدي، الدائرة، خزينة الولاية، مديرية الإدارة المحلية. المخطط الموالي يوضح باختصار إجراءات تحضير البرنامج البلدي للتنمية:

المخطط رقم 01: إجراءات تحضير البرنامج البلدي للتنمية[1]

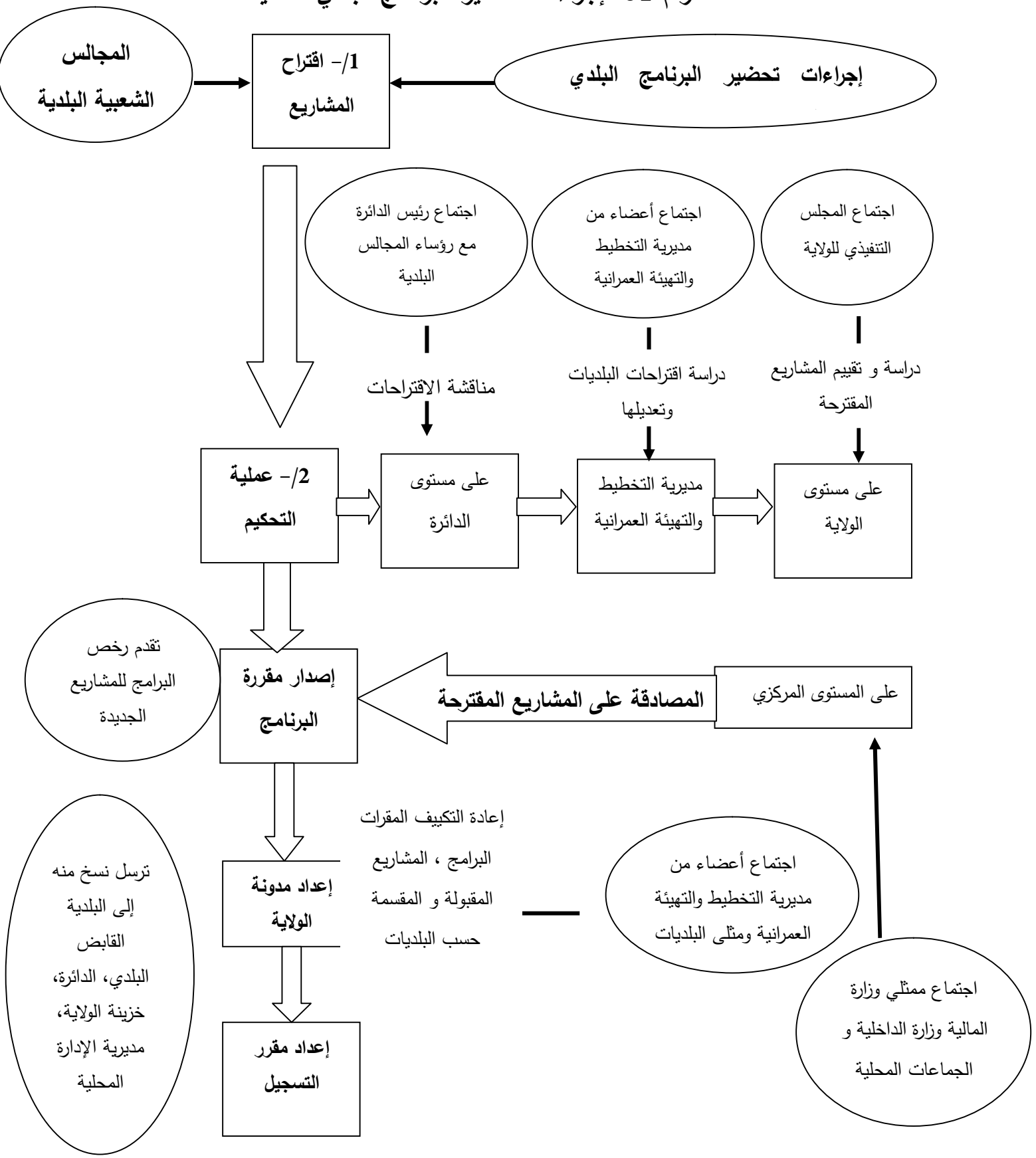

[1] د. عرابي سالم محمد، واقع البرامج التنموية لدائرة عين وسارة، جامعة هواري بومدين، 2010

تضع هذه الإجراءات البرنامج البلدي للتنمية PCD في صورته النهائية قبل تنفيذه على أرض الواقع، بالاستعانة بالغلاف المالي المخصص له، وأحيانا تلجأ البلدية إلى طلب تعديل هذا الغلاف المالي لعدم كفايته أو لتجاوزه قيمة المشروع أو لتغيير المشروع في حد ذاته، و فيما يلي نستعرض كيف تتم عملية تمويل البرنامج البلدي للتنمية و ما هي الجهات التي تستعين بها البلدية في ذلك.

3-2/- تمويل البرنامج البلدي للتنمية[1]:

تقوم الولاية بتوزيع الغلاف المالي وفقا للبلديات، ويخصص لكل مشروع غلاف مالي (رخصة البرنامج) و الذي يظهر في مقررة التسجيل ضمن الباب المعني و يوزع هذا الغلاف وفقا لاعتمادات دفع سنوية و يتم تمويل مختلف المشاريع عن طريق عدة مصادر:

أ/- التمويل الذاتي:

حسب المادة 146 من قانون البلدية، يمكن للبلدية أن تقوم بتمويل بعض مشاريعها عن طريق مواردها الذاتية، و ذلك بالاقتطاع من ميزانية التسيير إلى ميزانية التجهيز أو التحصيل من مواردها الجبائية و الرسوم و الإعانات أو مداخيل الممتلكات، و يتم التمويل الذاتي عن طريق:

- ✓ **الجباية المحلية:** تضم مختلف الضرائب و الرسوم المحصلة لفائدة البلدية حيث تكون نسبها مذكورة ضمن قوانين المالية ومن أهم هذه الرسوم:

الضرائب المباشرة: الرسم العقاري ، رسم التطهير ، الدفع الجزافي ، الرسم على النشاط المهني. الضرائب غير المباشرة: الرسم على الذبح ، الرسم على القيمة المضافة.

مدا خيل أملاك البلدية: ناتجة عن التصرف في الأملاك الخاصة للبلدية كالبيع أو الكراء.

ب/- الإعانات المختلفة:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1990/15، القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، المادة 146، ص 500.

✓ **إعانات و مساهمات الدولة:** و ذلك عن طريق ميزانية الدولة للتجهيز و هي تمويلات نهائية وغير قابلة للاسترجاع.

✓ **إعانات من ميزانية الولاية:** عن طريق ميزانية التجهيز للولاية و هذا بعد طلب تقدمه البلدية المديرية الإدارة المحلية، مرفقا بملف يثبت ضرورة المشروع المطلوب تمويله و أسباب هذا الطلب.

✓ **مساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** حيث يمنح هذا الصندوق إعانات نهائية لصالح البلديات التي تعاني عجزا في ميزانيتها، و تهدف هذه الإعانات غالبا إلى قتناء عتاد يساهم في ترقية مهام البلدية أو الحفاظ على ممتلكات البلدية.

✓ **التمويل عن طريق الخزينة و مساهمة البنوك:** وهي قروض تمنح لفائدة البلديات تحت وصاية الوالي و تعتبر كمساهمات مؤقتة موجهة أساسا لعمليات التجهيز و الاستثمار.

4/-كيفية تنفيذ البرنامج البلدي للتنمية:

يدخل الـ PCD حيز التنفيذ بعد أن تنتهي البلدية من إجراءات إعداده، وذلك بإتباع إجراءات التنفيذ ومتابعة التنفيذ.

4-1/- مراحل التنفيذ: يمر تنفيذ مشاريع البرنامج بثلاثة مراحل هي:

أ/- **عملية تشخيص المشاريع** : هذه العملية تقوم بها المصالح التقنية ويتم تشخيص كل مشروع كمايلي:

✓ **تسمية المشروع:** تتم تسمية المشروع من طرف مصالح الولاية عن طريق سلسلة من الأرقام والحروف متكونة من 15 رقم وحرفين مثال:

.ND.5.731.2.262.117.05.01

✓ **تحديد موقع المشروع:** تقوم المصالح التقنية بتحديد موقع إنجاز المشروع، ولا يمكن تغيير مكان الإنجاز إلا لظروف قاهرة وبعد استشارة مديرية التخطيط والتهيئة القطرية

- ✓ **تحديد المواصفات التقنية للمشروع:** وذلك عن طريق بطاقة تقنية تعدها المصلحة التقنية للبلدية تحتوي على التصاميم الكميات وأجال الإنجاز.
- ✓ **تكلفة المشروع:** حيث تحدد التكلفة الإجمالية للمشروع.
- ✓ **انعكاسات المشروع:** وتتمثل في الأسباب الداعية لإنجازه ونتائجه وأهميته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ب/- الوسائل التي يتم بها تنفيذ مشاريع البرنامج: من أجل إنجاز مشاريع البرنامج البلدي للتنمية في أقصر وقت وبأقل تكلفة وبجودة عالية تلجأ البلدية إلى عقد صفقة (عن طريق المناقصة أو التراضي) مع:

- المؤسسات الخاصة.
- المؤسسات العمومية المحلية، وهي مؤسسات عمومية تعمل على تنفيذ مشاريع البرنامج البلدي للتنمية و تنشئ من طرف البلدية أو بالاشتراك مع بلديات أخرى بهدف:

- ✓ إنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكلفة.
- ✓ النهوض بالتنمية المحلية والتنمية الوطنية.
- ✓ توفير مناصب الشغل.

ت/ عملية غلق المشاريع: تقوم المصالح التقنية بتحرير بطاقة غلق لمشروع ما من البرنامج البلدي للتنمية وذلك بمساعدة المكلف بالإنجاز وتحتوي هذه البطاقة على:

- ✓ المبلغ الإجمالي للمشروع.
- ✓ المبالغ المسددة نهائيا و الباقية إن وجدت.
- ✓ الحجم المالي النهائي للمشروع.

ثم يصادق عليها الأمر بالصرف و القابض البلدي بعد مراقبة صحتها وترسل ثلاثة نسخ إلى كل من:

- ✓ مديرية الإدارة المحلية.
- ✓ أمين الخزينة.
- ✓ مديرية التخطيط والتهيئة القطرية.

تنتقل بذلك مسؤولية المشروع من المكلف بالإنجاز إلى المكلف بالتسيير وذلك بعد انقضاء أجل الإنجاز وتسليم المشروع ويمنح الإشهار بالتسليم إلى كل من:

- ✓ المجلس التنفيذي للولاية.
- ✓ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
- ✓ الدائرة.
- ✓ القابض البلدي.

4-2/- متابعة التنفيذ:

تهدف متابعة عملية تنفيذ المشاريع إلى معرفة درجة النجاح في تنفيذها، والتنبؤ باحتمالات الانحراف عن أهداف البرنامج المرسومة والعمل على تفادي ذلك قبل حدوثه، وبالتالي فهي عملية مهمة في تنفيذ البرنامج التنموي والتحقق من جودة الأداء ومدى تقدم إنجاز المشاريع، وهذا بالاستعانة بالمعلومات المقدمة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. تعتمد العملية على أسس علمية تتمثل في تحديد الهدف والسعي لتحقيقه وتعتمد عملية المتابعة على ثلاثة وسائل هي: المتابعة عن طريق البطاقة الفنية للمشروع والتي تبين المبلغ المحدد في المشروع والنفقات السنوية المنجزة ونسبة التنفيذ من الناحية المالية والمادية.

- ✓ عن طريق الوثائق الدورية لتتبع سير الإنجاز واحترام الآجال والتقيد بالمواصفات.
- ✓ المعاينة الميدانية بهدف التأكد من صحة المعلومات والتصريحات الواردة في الوثائق.

إن متابعة إنجاز المشاريع طبقا للإجراءات المعمول بها تهدف إلى ضمان سيرها في أفضل الظروف طبقا لما اتفق عليه وفي الفترة المحددة، وتتم هذه العملية على مستوين:

أ/- على مستوى الولاية:

تقوم الهياكل المكلفة بالسهر على متابعة تنفيذ مشاريع البرامج البلدية للتنمية على مستوى الولاية ممثلة في:

✓ **الوالي:** يتمثل دوره في متابعة تنفيذ المشاريع بإعداده تقريرا كل ثلاثة أشهر، يبين فيه مدى استهلاك الاعتمادات المالية الممنوحة لكل مشروع في إطار البرنامج البلدي للتنمية، ويرسل نسخة إلى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية وإلى الوزارة المعنية بالمشروع.

✓ **المجلس التنفيذي:** تتمثل مهمته في الإطلاع على التقارير الشهرية التي تعدها البلدية دوريا والمتعلقة بسير عملية تنفيذ المشاريع.

✓ **مديرية التخطيط والتهيئة القطرية:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة تنفيذ البرنامج:

■ **محاسبيا:** وذلك من خلال:

- فتح سجلات خاصة ببطاقات المشاريع التي تتضمن (عنوان ورقم العملية، المبلغ المحدد في رخص البرنامج ونسبة تنفيذ المشاريع ماليا وماديا).

- مراقبة عملية تحويل الاعتمادات.

- قيام أعوان هذه المديرية بزيارات تفقد ميدانية ومقارنة سير المشاريع بالتقارير الدورية المقدمة لهم.

■ **ماليا:** و ذلك من خلال:

- متابعة مدى التقيد باعتمادات الدفع المخصصة عند صرف الغلاف المالي.

- دراسة إمكانية تمديد اعتماد مالي لمشروع انتهت اعتماداته قبل إنجازه.

✓ **مكتبي البرامج البلدية واعتمادات الدفع:** يعمل هذين المكتبين على مراقبة مدى التقدم في الإنجاز من حيث المدة وصرف الاعتمادات.

✓ **خزينة الولاية:** يقوم أمين الخزينة بمراقبة صرف المبالغ والتقييد المحاسبي وفتح سجلات خاصة باعتمادات الدفع المقدمة سنويا للبلدية، وهذا بعد أن يسلمه القابض البلدي شهريا الكشوفات الإجمالية للمدفوعات وبطاقة الدفع

ب/- على مستوى الدائرة:

تتم المتابعة على مستوى الدائرة عن طريق رئيس الدائرة الذي ينسق بين مختلف العمليات وهو عبارة عن همزة وصل بين البلدية والولاية، ومن مهامه ما يلي:

- متابعة استعمال الاعتمادات الممنوحة للبلديات، وهذا عن طريق بطاقات الدفع التي يرسلها الوالي.

- مراقبة مدى احترام البلديات المواعيد الإنجاز.

- التمتع بسلطة الاقتراح والتعديل فيما يخص اعتمادات الدفع.

- تقديم المعلومات الخاصة بالوضعية المالية والمادية للمشاريع والنتائج المستخلصة لاجتماع لجنتها التقنية.

ت/- على مستوى البلدية :

عند حصول رئيس المجلس الشعبي البلدي على مقررات اعتمادات الدفع يستدعي المجلس الشعبي البلدي، وتعقد لجنة استثنائية يصادق من خلالها على توزيع الاعتمادات على ميزانية البلدية، وتفتح البطاقة الفنية للمشروع التنموي لكل اعتماد وتحتوي على ما يلي :

الجزء الأول: يمثل بطاقة مشروع خاص باعتمادات الدفع التي توجد على مستوى البلدية

الجزء الثاني: يمثل بطاقة البرامج والتي تمكن البلدية من متابعة تنفيذ المشروع في ميزانيتها ويعد رئيس البلدية كل ثلاثة أشهر تقريرا دوريا حول سير المشروع، ومدى استهلاكه للاعتمادات المدفوعة، ويؤشر على هذا التقرير القابض البلدي، هذا الأخير لا يمكنه أن يسدد أي مبلغ دون الحصول على أمر من رئيس البلدية. ويعمل على حفظ بطاقة المشروع

إضافة إلى إعداده تقارير شهرية يرسلها إلى أمين الخزينة، وثلاثية (كل ثلاثة أشهر) يرسلها إلى الوالي ويعد تقريرا سنويا يتضمن حسابا ماليا حسب الأبواب يرسل إلى مديرية الإدارة المحلية، الوالي وأمين الخزينة.

5/- البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

"هي برامج تنموية مختلفة تسطرها الدولة تأخذ طابعا وطنيا وتستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، ويتم تمويلها بواسطة حسابات التخصيص الخاص، من أهم هذه البرامج:

5-1/- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE:

"هو برنامج بادرت به الحكومة إمتد على مدى أربع سنوات (1999-2004) وتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية"[1].

المبحث الأول : صلاحيات البلدية في إطار التنمية المستدامة

نظرا للمكانة الهامة التي تحتها البلدية باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع والشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تشكل اطارا لمشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية فان أعياها و مسؤوليات خدماتية و إدارية ثقيلة تقع عليها، فمؤشرات التطور و التنمية محليا أو حتى مركزيا ترتبط سليا أو إيجابا يمتت فاعلية البلدية في القيام بمهامها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول : ميادين تحقيق التنمية المستدامة في البلدية

إن نجاح عملية التنمية في البلدية يحتاج إلى النشاط والفعالية وذلك من خلال نظام إدارة محلية كفء وفعال لأن عملية التنمية أصبحت ضرورة من ضرورات التنظيم الإداري بالدول

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ،(2001 -2002).

المعاصرة، حيث تقوم البلدية بمهام التخطيط والتوجيه والرقابية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها من طرف الدولة.

وعليه نقوم بالتطرق إلى أهم المجالات التي تدخل في نطاق صلاحيات البلدية و ميادين تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والمالية.

الفرع الأول : في المجال الاقتصادي

طبقا للمادة 109 من القانون 11/10 تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية في الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، وفي مجال حماية البيئة والأراضي الفلاحية يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وأيضا تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال.[1]

وعليه تتدخل البلدية في المجال الاقتصادي من خلال القيام بكل مبادرة أو عمل من شانه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية و ذلك بدعم المتعاملين في المجال السياحي.[2]

أما في الميدان الصناعي. فتدعم البلدية كل مبادرة تتعلق بتحسين و تطوير الصناعة و الصناعة التقليدية و تطوير الأنشطة الاقتصادية.

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص381 .

[2] فريدا مزيائي، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010، ص59.

كذلك تساهم البلدية في أحداث التعاونيات الخاصة بالإنتاج و التسويق و تقوم بتشجيعها من أجل التنمية الفلاحية و دعم و تسهيل استصلاح الأراضي و زيادة الأراضي الفلاحية.[1]

الفرع الثاني : في المجال الاجتماعي

أعطى المشرع بموجب قانون 10/11 للبلدية حق المبادرة[2] بإتباع كل إجراء قصد إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية، وكذا ضمان صيانتها وإنجاز وتسير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ، يناط بالبلدية أيضا وفي حدود إمكاناتها اتخاذ كل التدابير من أجل ترقية وتوفير مرافق للطفولة من حدائق ومرافق للتعليم التحضيري، كما تساهم البلدية أيضا في إنجاز مرافق للرياضة والشباب ومرافق للثقافة كالمكتبات ومرافق للتسلية وأخرى للفن، وتساهم البلدية في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها، وفي مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية.[3]

الفرع الثالث: في المجال المالي

تعتبر البلدية مسؤولة عن تسيير المالية من حيث مصات النقل وأوجه الاتفاق على المشاريع، ذلك أنها تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، بحيث تكون لها سلطة الحصول على الموارد المالية اللازمة للقيام بمهامها المنوطة بها.[4]

يتولى المجلس الشعبي البلدي طيفا للمادة 180 من قانون البنية، يتولى سنويا المصادقة على ميزانية البلدية، سواء الميزانية الأولية قبل 31 اكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعينة وتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة بمادة و بابا بباب.[5]

---

[1] حسين فريجة، **الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية**، مجلة الاجتهاد القضائي العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010، ص 89.

[2] **المادة** 122، من قانون البلدية، مصدر سابق.

[3] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص380.

[4] حسين فريحة، مرجع سابق، ص 90.

[5] **المواد** 180 **و** 181 من قانون البلدية، مصدر سابق.

المبحث الثاني: آليات تفعيل دور البلدية لتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من العوائق السابق تكرها إلا أن تلك يمكن تجاوزه من خلال إصلاحات جذرية بشكل يفتح آفاقا وتطلعات جديدة لإنعاش التنمية المحلية عن طريق تفعيل آليات التنمية المستدامة تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع القطاع الخاص وإشراك المواطنين بصفة فعالة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.[1]

أولا: على مستوى علاقة المواطن بالبلدية

إن تكييف نشاط البلدية مع متطلبات التنمية يتوقف على من إدماج تطلعات المواطنين سواء على المستوى الفردي أو الجماعي المهيكل ضمن ما يسمى المجتمع المدني[2] في عملية تحضير وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، فكلما اتسع مجال إشراك المواطن في معالجة قضايا التنمية بالمنطقة التي يتواجد بها كلما ارتفعت درجة فعالية هاته التنمية ونسبة نجاحها في تحقيق أهدافها.

إن مقاربة التنمية المحلية التشاركية إنما تعتمد على مباشرة عمليات تنموية تكون فيها القرارات صادرة عن القاعدة بطريقة حرة، شفافة ورشيدة، سواء من لدن المواطنين أو عن طريق الجمعيات في إطار الشراكة مع البلدية.

إن الهدف من هاته المقاربة هو تحسيس المواطنين بمشاكلهم ومشاركتهم في إيجاد حلول لها و تيقنهم من استحالة تحقيق التنمية نون مشاركتهم الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة.

بما أن الاتصال لا يمكن أن يكون بطريقة عشوائية ولا يمكن أن يمارسه كل مواطن على حدة؛ وجب على المواطنين الانتظام في شكل قانوني وهذا ما يعرف بالمجتمع المدني الذي يضم مجموع الجمعيات الناشطة على المستوى المحلي الإقرار مبادئ الحكم الراشد[3] وتحقيق التنمية المحلية المستدامة المنشودة.

---

[1] بزيو عبد المالك، مرجع سابق، ص103.
[2] نصر الدين بن شعيب، مرجع سابق، ص 170.
[3] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2012، الجزائر ص 163.

ثانيا: على المستوى الاقتصادي

إن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تنشيط وتحريك الاقتصاد من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد التشجيع الاستثمار[1]، والهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية ودعم الاستثمار المحلي الذي يهدف إلى تراكم الثروات وخلق فرص عمل أكبر وذلك بواسطة:

- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، فهذا الأخير هو جزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص والأفراد، ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، فهو ملك للخواص وليس للدولة فهو يعتمد على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما أن الملكية الخاصة مضمونة بنص الدستور[2]
- ✓ تسهيل الفروض واستقطاب الاستثمارات وخلق مناصب شغل والمساعدة على نقل التكنولوجيا وتقوية دولة القانون لا يتم إلا عن طريق الخصخصة والتي تعني مجموعة من السياسات المتكاملة التي ترمي إلى الاعتماد الأكبر على آليات السوق وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دورد الطبيعي في إطار من المنافسة الحرة[3] .

ثالثا: على المستوى الإداري والمالي

أ/- على المستوى الإداري:

لقد وضعت الدولة عدة أجهزة المراقبة نشاط الإدارة الجزائرية وضبط كل المخالفات التي قد تحدث على مستوى الإدارة بصفة عامة وعلى مستوى الإدارة المحلية بصفة خاصة، وتتمثل هاته الأجهزة في

[1] بزيوعبد المالك، مرجع سابق، ص105.
[2] **المادة 64 من الدستور الجزائري، مصدرسابق.**
[3] وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العامة، المؤسسة العامة والخصخصة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، ص 104.

✓ به مجلس المحاسبة، تم إنشاؤه سنة 1980، بمقتضى المادة 190 من دستور 1976[1]

ويعده بمقتضى المادة 180 من دستور 1989[2] ومهمته الرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها, حيث تخضع البلدية الرقابة مجلس المحاسبة وذلك بمراقبة و تدقيق الحسابات الإدارية للبلدية وهو ما نصت عليه المادة 210 من قانون البلدية.

وتتجسد هاته الرقابة في ميزانية البلدية التي هي عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات و النفقات السنوية للبلدية. لأجل حماية الأموال العمومية من التبذير و الاختلاس.

✓ المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة عليها: أنشئ بمقتضى القانون 233/96[3] من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية و الوقاية من الرشوة و محاربتها.

✓ اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: أحدثت بموجب القانون 01/06[4]

حيث تتمتع هاته اللجنة بالسلطة الإدارية والاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية. ومن بين المهام المنوطة بهاته الهيئة في إطار عملها للوقاية من الفساد ومكافحته و تستهدف البلدية في تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالمنتخبين المصلين وهو ما نصت عليه المادة 20 من القانون 01/06 السابق ذكره.

بالإضافة إلى الأجهزة التي استحدثتها الدولة لمكافحة الفساد لا بد من أنواع الأساليب التالية في محاربة الفساد الإداري:

- ضرورة العمل على زيادة وعي المواطنين بالمصلحة العامة.

---

[1] امر رقم 97/76، مؤرخ في 1976/11/22، يتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر، عدد 94، الصادرة يوم الأربعاء 02 ذي الحجة عام 1396 هـ الموافق لـ 1976/11/24.

[2] مرسوم رئاسي رقم 18/98 مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 1989/02/23، ج ر عدد 09، الصادرة بتاريخ 1989/02/29.

[3] مرسوم رئاسي رقم 233/96 مؤرخ في 1996/07/02،يتضمن انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها،ج ر عدد 41.

[4] القانون رقم 01/06، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 2006/02/20، ج.ر العدد 14 الصادر بتاريخ 2006/03/08.

- تشجيع الديمقراطية في العمل وتطوير الأنظمة والقوانين وتحديث أنظمة الحوافز.
- تنمية قدرات الموظفين على التحليل وتشخيص المشاكل والعقبات التي يواجهها التنظيم.[1]

ب/- على المستوى العالي

يعتبر موضوع إصلاح المنظومة الجبائية من المواضيع الأكثر دراسة من قبل الخبراء والباحثين من حيث أنه يمثل الليلة الأساسية للمصادر المالية للبلدية، وعلى هذا الأساس تستوجب الظروف والحال هذه استحداث منظومة جبائية محلية وإعطاء سلطة أكبر للمنتخبين المحليين.

1- **إحداث منظومة جبائية محلية:** لقد خلصنا إلى أن النظام الجبائي يتصف بالمحدودية وهيمنة الدولة بينما ليس للبلديات "نظام جباتي محلي" على غرار استقلالها المالي وهو ما يتسبب في حدوث عجز مالي تعاني منه أغلب البلديات الجزائرية.

2- تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي: يجب على السلطات المركزية تعويض بعض الصلاحيات للسلطات المحلية حتى يكون هؤلاء أكثر مسؤولية و تقهما لمعنى الاستقلال المالي، وقد يكون هذا التعويض عن طريق:

- إقحام البلديات في تحديد الوعاء الضريبي توسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها وكذا عملية جمع الضرائب المحلية.
- يمكن تقوية مسؤولية البلدية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع في مجال مضبوط ومحدد قانونا[2].

ومن هنا يتضح جليا أنه لأجل أن تقوم البلدية بأدوار جدية في التنمية وجب أن تكون مصادرها المالية الأكثر استقلالية ومرونة للتوفيق بين المتاح والمطلوب.[1]

[1] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس و التطبيقات**. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2010 ص 170.

[2] بزيو عبد المالك، مرجع سائق، من 115.

خاتمة الفصل :

تمارس البلدية دورها التنموي عن طريق ما يعرف بالمخطط البلدي للتنمية وهو ما يعرف بأنه مجموعة من الوسائل والقوانين التي تسمح للبلدية بتقديم وتجسيد سياستها التنموية وهو الوسيلة المثلى لتمكين البلدية من توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ويعد المجلس البلدي هذا المخطط بموجب المادة 107 من قانون البلدية 11/10 تماشيا مع الصلاحيات المحولة له كما أوجب المشروع أن تكون هذه البرامج متوافقة مع أهداف المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية كما تساهم عدة إدارات في اختيار العمليات المنجزة وتبدأ عملية إعداد المخطط انطلاقا من عمليتين عملية اقتراح المشروع ويتولاه المجلس الشعبي البلدي مع مراعات تعليمات الوالي وكذا وزير المالية، وتكون هذه المشاريع مرتبة حسب الأولوية الوطنية والمحلية كما يتعين توفر شروط انجاز محددة.

ثم عملية التحكيم ويكون ذلك على ثلاث مستويات وهي أولا على مستوى الدائرة يجتمع فيها رئيس الدائرة مع المجالس الشعبية لمناقشة الاقتراحات آخذين بعين الاعتبار معيار الأولوية ثم على مستوى الولاية.

لتقوم الجهات المختصة بعملها هناك وهم الوالي وممثلي المديريات والأمانة العامة وممثلي الدوائر والبلديات وهذا يأتي بعد ارسال المشاريع إلى مديرية التخطيط والتهيئة القطرية على المستوى المركزي تخضع المشاريع المقترحة محليا للتحكيم من طرف لجان مختلفة تمثل وزارة المالية والداخلية والجماعات المحلية ثم يتم اصدار مقرر البرامج بعد دراسة والتعديل اللازم وتقديم رخص للمشاريع الجديدة ليليها إعداد مدونة الولاية حيث يجتمع أعضاء من مديرية التخطيط والتهيئة القطرية مع ممثلي البلديات لإعداد مدونة الولاية التي تضم المشاريع المقبولة والمقسمة حسب البلديات ثم إعداد مقررة التسجيل حيث تقوم مديرية التخطيط والتهيئة القطرية بإعداد مقررات التسجيل الخاصة بكل بلدية والتي تضم مختلف

[1] نصر الدين بن شعيب، مرجع سابق ص 170، 169.

المشاريع المقبولة والغلاف المالي المخصص لكل مشروع وارسال نسخة منه إلى البلدية والدائرة وخزينة الولاية ومديرية الإدارة المحلية ويتم تمويل المخطط البلدي التمويل الذاتي والمتمثل في الجباية المحلية وهي ضرائب مباشرة ومداخيل أملاك البلدية والإعانات المختلفة وهي إعانات ومساهمات الدولة وإعانات ميزانية الولاية ومساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية والتمويل عن طريق الخزينة ومساهمات البنوك.

الفصل الثانـي: تقديم عام لبلديـة عين وسارة

مقدمة:

بلدية عين وسارة من بلديات التي تقع في الهضاب العليا ذات المناخ القاري وتبعد عن العاصمة بـ 200 كم وسنبرز من خلال هذه الدراسة: خصائص المجال الفيزيائي والطبيعي للبلدية كما سندرس الواقع الديمواقتصادي للبلدية (موقع جغرافي، الإداري .....الخ)

I-1/- الموقع الجغرافي

تقع بلدية عين وسارة في منطقة انتقالية، بين نطاقين جغرافيين هما:

-النطاق التلي : و الذي يميز أقصى الجهة الشمالية

-النطاق السهبي : و الذي يميز باقي أجزاء البلدية

وحسب خريطة الموقع الجغرافي فإن بلديةعين وسارة تنتمي إلى مجال السهوب، شمال الهضاب الجنوبية للأطلس التلي و هي ذات طبيعة سهلية منبسطة.

I-2/- الموقع الإداري

بلدية عين وسارة تابعة إداريا لولاية الجلفة يحدها:

- الشمال : ولاية المدية
- الجنوب :بلديتي قرنين و بويرة الأحداب
- الشرق:بلدية بنهار
- الغرب : الخميس

خريطة رقم (01): الموقع الإداري لبلدية عين وسارة

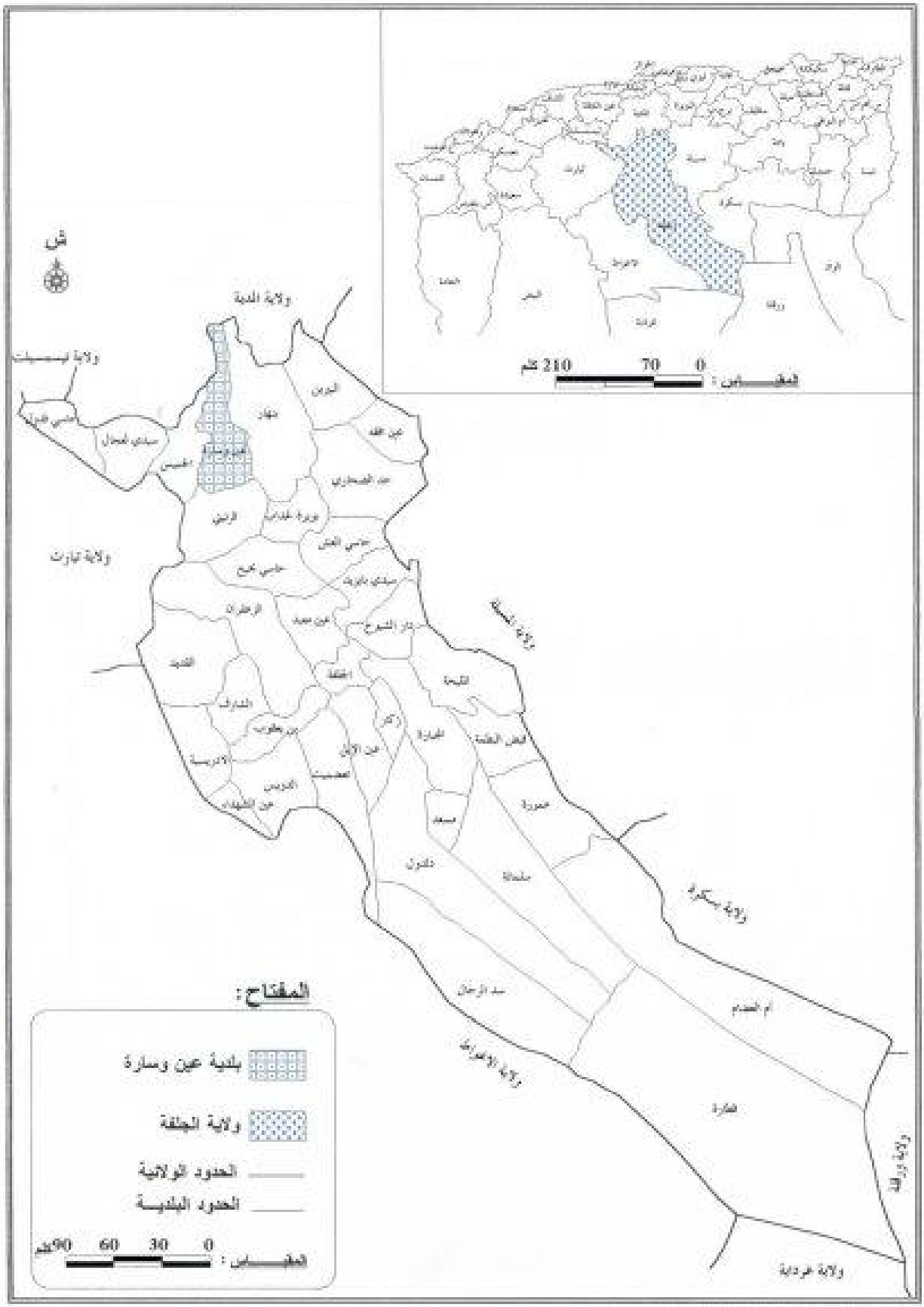

المصدر: إنجاز الطالب

تتربع البلدية على مساحة قدرها730.26 كلم2 وتعداد سكاني قدره 135336ساكن على حسب اخر تقدير سنة 2020 والتقسيم الإداري سنة 1984 جعل عين وسارة مقر دائرة ،تضم مقر البلدية و بلدية قرنيني .

تبعد عين وسارة عن مقر الولاية بحوالي 100 كلم وهي تقع على محور الطريق الوطني رقم (1).

I-3/- المجال الفيزيائي و الطبيعـي

I-3-1/- تضاريس و طبوغرافيـة المنطقـة

بالإضافة إلى كونها همزة وصل بين الشمال و الجنوب ، فإن المنطقة تتميز بتسلسل أربعة مناطق معينة من الشمال إلى الجنوب و هـي :

- المنطقة المنبسطة بالشمال
- منطقة منخفضات الشطوط
- منطقة منخفض أولاد نايل
- منطقة البساط الشبه الصحراوية

و تنتمي بلدية عين وسارة بحكم موقعها إلى المنطقة الأولى و التي بدورها تنقسم إلى ثلاثة قطاعات تفصلها سلاسل جبلية منقطعة بحيث تقع بلدية عين وسارة في القطاع الوسطى بين الهضاب و هو عبارة عن سهول تتميز بالانبساط النسبي إذ يتراوح الارتفاع بها بين (750 -850) عن سطح البحر

I-3-2/- جيولوجيـة المنطقـة

تتميز هذه المنطقة (الهضاب العليا) بأراضي قارية متكدسة ومشوهة بفعل التآكل وذلك منذ تكوينات الأيونية وهذه الأراضي في الغالب وعبر كل سمك مختلف مشكلة من تراكم

طبقات منطوية ،و بصفة عامة فإن طبيعة الأراضي بهذه المنطقة منطوية نوعا ما و شبه أفقية و في المناطق المرتفعة مشكلة من صخور ترسبية .

تغطي المنطقة تكوينات كل من الزمن الثاني، الثالث والرابع، و مجمل التشكيلات الصخرية المكونة لهذه المنطقة عبارة عن 67% من صخور تقاوم نوعا ما التآكل 26% من صخور لا تقاوم التآكل و 7% من صخور تقاوم التآكل .

I-3-3/- الشبكة الهيدروغرافية

إن الشبكة الهيدروغرافية للمنطقة بشكل كبير باطنية باستثناء منطقة الشمال الأقصى المشكلة من واد الورق و وادي الطويل و تتشكل هذه الشبكة من :

- في الشمال : حوض مصب الشلف الأعلى الذي يصرف انخفضات منطقة عين وسارة .
- في وسط الحوض المغلق للشطوط و الذي يجمع بالإضافة إلى مياه المنخفضات مياه الهضاب بمنطقة منخفضات أولاد نايل.
- في الجنوب، حوض وادي جدي الذي يجمع المياه المتدفقة من المصب الجنوبي للأطلس الصحراوي .

إن مردود المياه السطحية ضعيف جدا و مردود المياه الباطنية غير معروف بصفة دقيقة تسمح باستغلاله بطريقة ناجعة مع العلم أن هناك دراسة هيدرولوجية في طور الإنجاز تشمل مجمل الولاية

I-4/- المناخ:

I-4-1/- التساقط:

تقع بلدية عين وسارة في منطقة التي تتصف بعدم الانتظام في التساقط السنوي و هذا يلاحظ بكثرة و الجدول يوضح ذلك

جدول (01) توزيع التساقطات المطرية لمدينة عين وسارة(1998-2018)

الشهر	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	المجموع
كمية الأمطار (مم)	22.4	17.27	16.70	18.32	17.55	17.25	17.62	21.33	23.72	11.30	6.37	17.07	206.9

المصدر (ONM 2018)

الشكل(01): منحنى بياني لتوزيع تساقطات المطرية لمدينة عين وسارة (1998-2018)

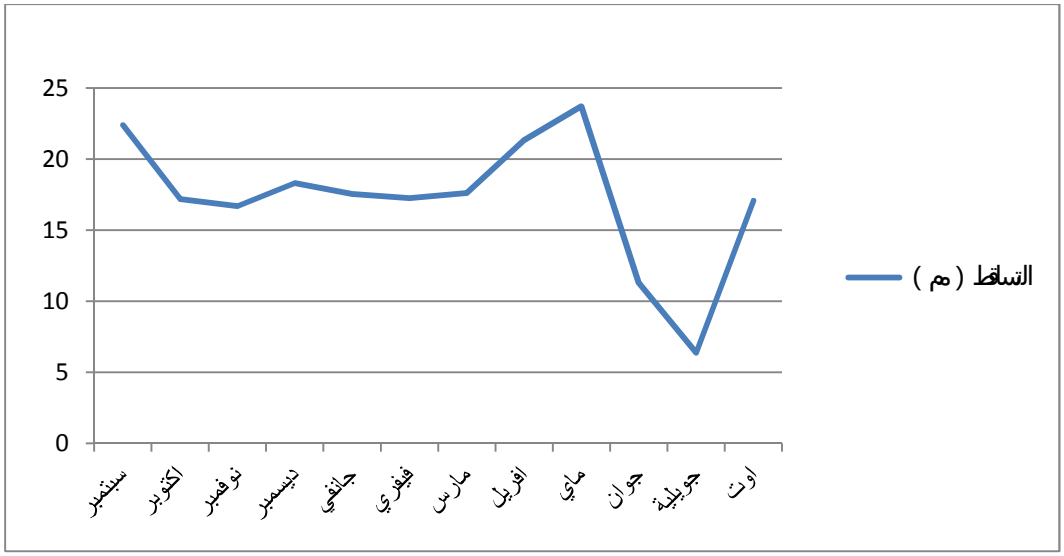

المصدر: عمل الطالب

يعتبر مناخ المنطقة مناخ جاف و شبه جاف و بعض الجهات قاري، حيث أنه شبه جاف في الجهة الوسطى و الشمالية مع معدل تساقط يقدر بـ (200- 350) مم وينزل المطر في الخريف والربيع أكثر منه في الشتاء وفترة الجفاف تبدأ انطلاقا من شهر جوان وهذه الصفة الغير منتظمة للأمطار أدت إلى عرقلة التطور النباتي.

I-4-2/- الحرارة

وهي تمثل التغيرات الفصلية لدرجة الحرارة سواء في الشتاء أو الصيف وهي مهمة وحسب الأرقام المسجلة في محطة الأرصاد.

جدول (02) : توزيع درجات الحرارة لمدينة عين وسارة (1998-2018)

الشهر	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	المتوسط
معدل الحرارة	23.4	18.5	11.6	7.9	7.3	8.1	11.9	15.6	20.3	25.5	29.1	28.4	17.3

المصدر محطة الأرصاد الجوية – ONM 2018 –

الشكل(02) : منحنى توزيع درجات الحرارة لعين وسارة (1998-2018)

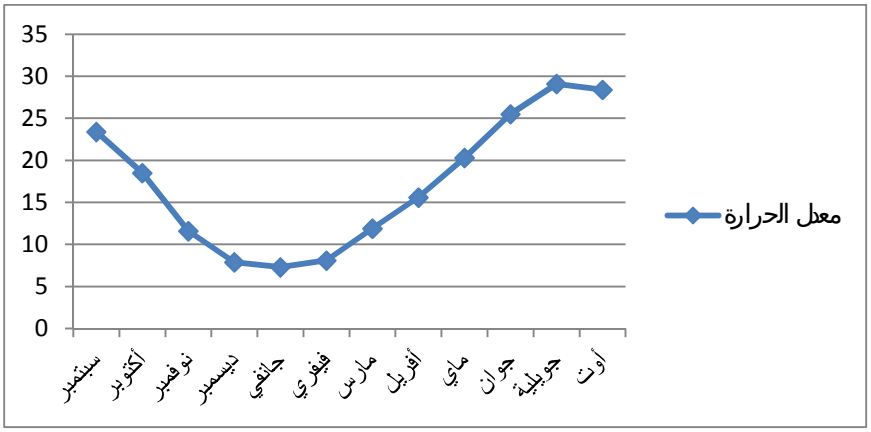

المصدر: عمل الطالب

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (07) نلاحظ أن درجة الحرارة تبدأ بالانخفاظ التدريجي من شهر سبتمبر حيث تكون 23.4° إلى غاية مارس لتصل 11.9° ثم تبدأ بالارتفاع ابتداءا من شهر أفريل حيث ترتفع إلى 15.6° درجة وتستمر في الارتفاع إلى غاية شهر جوان لتبلغ ذروتها بمتوسط درجة حرارة يبلغ 28.4 درجة مئوية.

I-4-3/- الرياح:

وهو عملية انتقال الهواء من مناطق الضغط العالي إلى مناطق الضغط المنخفض

جدول (03) توزيع سرعة الرياح حسب مركز رصد الجوي لعين وسارة (2000-2010)

الشهر	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	المتوسط
متوسط سرعة الرياح	3.72	3.35	3.75	2.92	4.00	4.00	4.38	4.70	4.57	4.26	3.59	3.07	3.72

المصدر محطة الأرصاد الجوية – ONM 2018 –

الشكل(03) : منحنى بياني يمثل توزيع متوسط الرياح بمدينة عين وسارة (2000-2010)

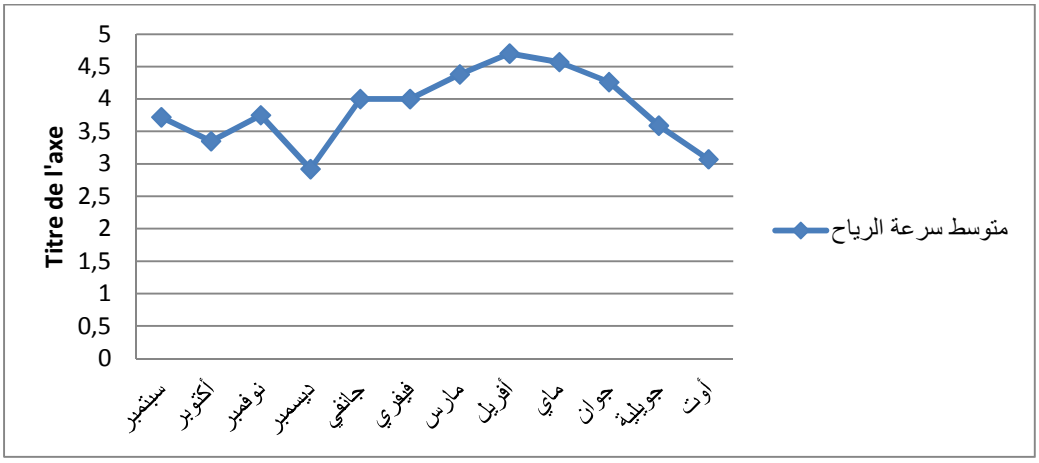

المصدر: عمل الطالب

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (03) فإن سرعة رياح تكون منخفظة في شهر أوت أقل سرعة حيث بلغت 3.07 كلم/سا وتبدأ في الارتفاع تدريجيا حتى تصل ذروتها في شهر أفريل حيث تبلغ 4.70 كلم/سا ثم تعاود الانخفاض من جديد

I-4-4/- الصقيع:

ترجع هذه الظاهرة لانخفاض درجة الحرارة مما يشكل العامل المناخي المعرقل في المنطقة خاصة بالنسبة للنشاط الفلاحي، ففي خلال فصل الشتاء والربيع يشاهد الصقيع الأبيض بمعدلات 66.2 و 31.2 يوم في السنة

التربة المتراكمة من الكلس والجير:

وهي غنية بالكلس والجير في مختلف أشكالها وتمتد على مساحة كبيرة من شمال الولاية وتشكل معظم الغطاء الحجري لبلدية عين وسارة إن وجود القشرة الكلسية والخواص الفيزيائية والكيميائية (المؤشر الحمضي PH، معدل الكلوسة المرتفع، عدم انحلال العناصر المغذية الخ...)

ومن أجل مضاعفة عمق هذه الأرض نلجأ إلى نزع أو تفجير القشرة وهذه العملية قليلة الاستحسان تترافق مع تطهير أو سحق الكلس مما يزيد في معدل الكلس في التربة إن جل تربة هذا الصنف قليلا ما تكون قابلة للفلاحة فيما عدا تلك التي تكون فيها القشرة سميكة بما فيه كفاية ومعدل الكلس مقبول فيها وعليه فهذه التربة تناسب تطور النبات السهبية.

II/- الأراضي الصالحة للفلاحة:

وهي الأراضي العميقة بما فيه كفاية وبدون عوائق فيزيائية أو كيميائية قاسية وهي لا تتأثر بالتعرية وحسب وضعيتها تميز الأراضي التالية:

1- **الهضاب:** إن مجال البلدية استفادة من عبور إحدى الهضاب الهامة وهي هضبة واد طويل

2- **الضايات وأسرة الأودية:** الضايات الموزعة عبر إقليم البلدية وهي بأرضية عميقة وغنية بالمواد العضوية وقليلة التعرض للتعرية وهي مزروعة بالحبوب ولا يترتب عنها خطر التعرية وهي كثيرة وبمساحات صغيرة

III/- الثروة النباتية: يكاد الغطاء لبلدية عين وسارة يكون منعدم سوى بعض نباتات الحلفاء الآخذة في الاختفاء التدريجي ونبات الحرمل وغيرها من الاستبس

IV/- الثروة الحيوانية: إن أنواع الحيوانات المكونة للثروة الحيوانية في الولاية غير معروف بصفة كاملة وهناك معطيات شحيحة حول الموضوع ومع ذلك فإن وجود بعض الأنواع يؤكد منها الخنزير والأرنب البرنين والسلحفاة، الحجل، القنفذ، الحية ذات القرنين والعقارب والنمس بأعداد محدودة

V/- المعطيات السكانية و الاقتصادية لبلديةعين وسارة

تحظى الدراسات السكانية بقدر كبير من الأهمية كونها تعتبر القاعدة الأساسية و العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه في دراسات التنمية بكافة أبعادها حيث ينظر للسكان كعنصر ذو تأثير مزدوج، كقوة استهلاكية تضغط على الموارد والإمكانيات المتوفرة، والثاني كوسيلة لاستغلال هذه الموارد والإمكانيات، تعتبر التغيرات السكانية العنصر الرئيسي في أي دراسة جدية هادفة في مجال التخطيط والتهيئة اللذان يهدفان بدورهما إلى خدمة و توضيح الرابط الذي يصل بين الأرض والإنسان داخل كل مجال على حدا.

من خلال هذا سنتطرق إلى دراسة الجانب البشري من جهة، لما لهذا الجانب من الأهمية في دراسة التوسع العمراني و كذلك دراسة نوعية التجهيز داخل مدينة.

V-1/- التطور السكاني

تعتبر الدراسة السكانية في إطار التهيئة العمرانية القاعدة الأولية و العنصر الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التخطيط و التنظيم وهي " تقوم على دراسة السكان، معالجة حجمهم و تطورهم و صفاتهم العامة "[1] فدراسة هذه العناصر تجعل من الدراسة السكانية بمثابة وسيلة لتهيئة المجال و إيجاد الحلول اللازمة و القريبة من الواقع التي تخدم السكان بشكل رئيسي، حيث يعتبر "عنصر السكان هو العامل الأساسي و المؤثر الأول و الأخير في تنظيم المجال بشكل خاص و الحياة بشكل عام "[2]، ولمعرفة التطور العددي للسكان في منطقة الدراسة نقوم باستعراض اهم مراحل النمو السكاني بها، نقتصرها على المراحل

[1] Pierre Marlin, français choay<dictionnaire d'urbanisme> PUF 1988 (page 201)

[2] بوجمعة بوشن, البنية العقارية ة تاثيرها على توجيه و تنظيم **المجال العمراني**" حالة بلديتي بئر خادم و جسر قسنطينة , رسالة ماجستير.ج.ه.ب.ع.ت, (ص121)

جدول(04) مراحل التطور السكاني لمدينة عين وسارة(1966-2020) DPAT (2020)

سنوات التعداد	عدد السكان	الزيادة السكانية	معدل نمو المدينة	معدل نمو الولاية	معدل نمو الوطن
1966	13270	-	-	-	-
1977	24500	11230	5.49	2.90	3.21
1987	42610	18110	5.41	4.00	3.08
1998	79597	36987	5.33	4.40	2.15
2008	98107	18510	2.00	3.20	1.70
تقديرات 2020	135336	22592	2.00	-	-

الشكل (04) مراحل التطور السكاني لبلديةعين وسارة (1966-2020)

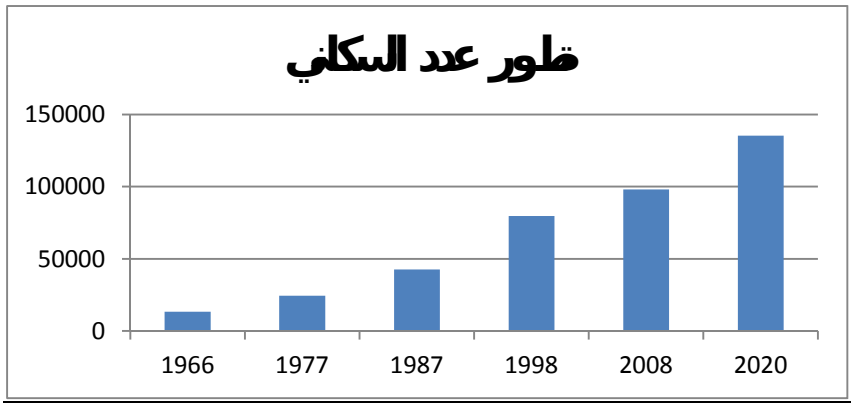

المصدر:عمل الطالب

- **المرحلة الأولى (1966 – 1977)**

بلغ عدد سكان عين وسارة خلال إحصاء (1977) 24500 نسمة بعدما كان 13270نسمة سنة (1966) و هذا بسبب ارتفاع عدد الزيادات ونقص عدد الأموات و تحسن الظروف المعيشية و النزوح الريفي .

- **المرحلة الثانية (1977 – 1987)**

عرفت هذه المرحلة زيادة مرتفعة من 24500نسمة إلى 42610 نسمة سنة 1987 ومن أسباب زيادة معدل النمو ظهور المنطقة الصناعية ة مختلف التجهيزات ساعدت في تطور المدينة.

- **المرحلة الثالثة (1987- 1998)**

في هذه المرحلة كان التطور معتبر من 42610 نسمة إلى 79597 نسمة ونلاحظ وجود تحركات سكانية بسبب النزوح الريفي لما عرفته البلاد من عدم الأمان في فترة مابين 1990 إلى 2000.

- **المرحلة الرابعة (1998 – 2008)**

عرفت مدينة عين وسارة في هذه الفترة نمو ضعيف من 79597 نسمة الى 98107 نسمة و هذا بسبب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية منها غلاء المعيشة و نقص في السكنات و مناصب العمل.

- **المرحلة السادسة(2008-2020)**

في هذه المرحلة كان التطور مستقرا من 112744 نسمة إلى 135336 نسمة وهذا يرجع إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته المنطقة والبلاد بإضافة إلى الأزمة الصحية وتوقف جميع النشاطات

جدول(05) تطور الزيادة الطبيعية لسكان بلدية عين وسارة (2012-2021)

السنة	الولادات	الوفيات	النمو الطبيعي
2012	3895	422	3473
2013	3914	465	3449
2014	5700	553	5147
2015	4969	568	4401
2016	6130	594	5536

2017	6493	596	5897
2018	6382	613	5769
2019	6091	523	5568
2020	5544	803	4741
2021	4862	783	4079
المجموع	5380	5920	4862

المصدر بلدية عين وسارة الحالة المدنية 2022/03/25

الشكل (05) المنحنى البياني لتطور الزيادة السكانية لبلدية عين وسارة (2012-2021)

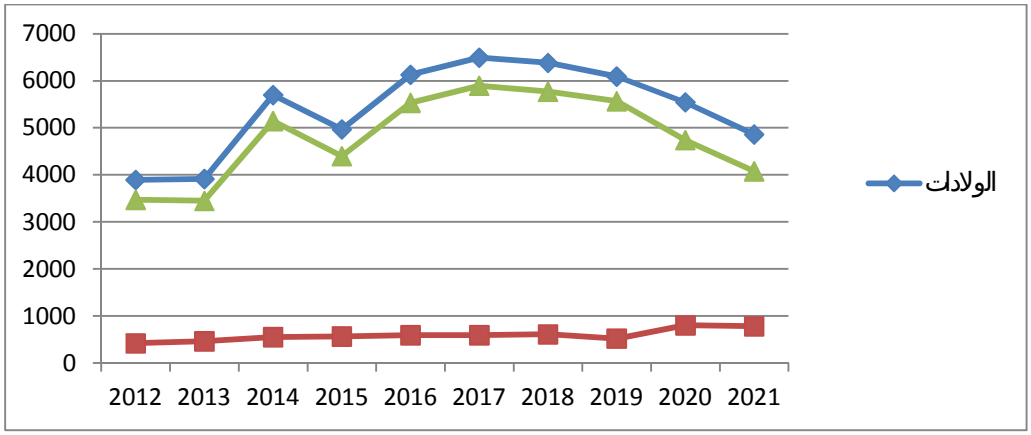

المصدر:عمل الطالب

- **الولادات**

هي عدد المواليد في مجتمع ما خلال سنة , ومن خلال هذا الجدول رقم (05) والشكل رقم (05) والشكل البياني رقم (04) فإن عدد المواليد من 2012 إلى 2021 هو 539080 مولد ، ونلاحظ زيادة نمو قدرها 5897 عدد المواليد سنة 2012 كان 3895 ارتفع ارتفع سنة 2017 إلى 6493 ثم انخفظ من 6382 مولود سنة 2018 إلى 4862 سنة 2021، وهذا لعدة أسباب منها التأخر في الزواج و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية وفتح مستشفيات التوليد في بلديات أخرى

- **الوفيات**

هي عنصر يعرقل النمو السكاني لأسباب طبيعية اجتماعية وسياسية (الصحة , الكوارث الطبيعية , الحروب ...), من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن العدد الوفيات من 2012 إلى 2019 كان منخفض يتراوح بين 422 وفات إلى 613 لكنه ارتفع في الفترة بين 2020 إلى 2021 ليصل إلى 803 وفيات سنة 2020 وهذا راجع للأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 فيروس المستجد.

- **النمو الطبيعي**

نتحصل على النمو الطبيعي باحتساب الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، ومن خلال الجدول رقم (05) والمنحنى رقم (05) عرفت المدينة نمو سكاني كبير يقدر بـ 5897 سنة 2017 و نمو سكاني ضعيف سجل سنة 2013 قدر بـ3449.

V-2/- التركيب الديموغرافي للسكان

ان دراسة التركيبة الديموغرافية للسكان تمكننا من تحديد الفئات المنتجة في المجتمع، كما تعطينا صورة واضحة عن تركيبة المجتمع إن كانت شابة قادرة على الإنتاج والعمل وبالتالي برمجة المشاريع المستقبلية له , و كذلك على عملية التخطيط المستقبلي خصوصا إن البلدية في نمو دائم و مستمر، حيث نوضح الخصائص الديموغرافية للسكان بهدف معرفة مختلف الاحتياجات من التجهيزات على حسب التركيب العمري و النوعي للسكان.

- **التركيب النوعي و العمري**

هذا التركيب يسمح لنا بمعرفة عدد السكان في سن الدراسة و العمل والغير ناشطين

جدول (06) التركيب العمري حسب الفئات العمرية والجنسية بعين وسارة 2021

الفئات العمرية	ذكور		اناث		المجموع	
	مجموع	نسبة %	مجموع	نسبة %	مجموع	نسبة %
04-00	9624	13.84	8963	12.89	18587	13.38
09-05	8219	11.81	8067	11.60	16286	11.72
14-10	8233	11.83	8129	11.69	16362	11.77
19-15	8282	11.91	8310	11.95	16592	11.93
24-20	7447	10.70	7976	11.47	15423	11.08
29-25	6300	9.06	6710	9.64	13010	9.34
34-30	4415	6.34	4513	6.49	8928	6.42
39-35	3908	5.62	4054	5.83	7962	5.72
44-40	2948	4.23	3115	4.47	6063	4.36
49-45	2607	3.74	2739	3.93	5346	3.84
54-50	1815	2.61	1898	2.72	3713	2.67
59-55	1682	2.41	1585	2.87	3267	2.64
64-60	1063	1.52	1001	1.43	2064	1.47
69-65	1112	1.59	952	1.36	2064	1.47
74-70	778	1.11	674	0.96	1452	1.03
79-75	584	0.83	452	0.65	1036	0.74
84-80	285	0.40	201	0.29	486	0.34
85+	243	0.34	195	0.28	438	0.31
المجموع	69542	100	65795	100	139079	100

المصدر 2021DPAT

الشكل (06) التركيب العمري حسب الفئات العمريةلبلدية عين وسارة2021

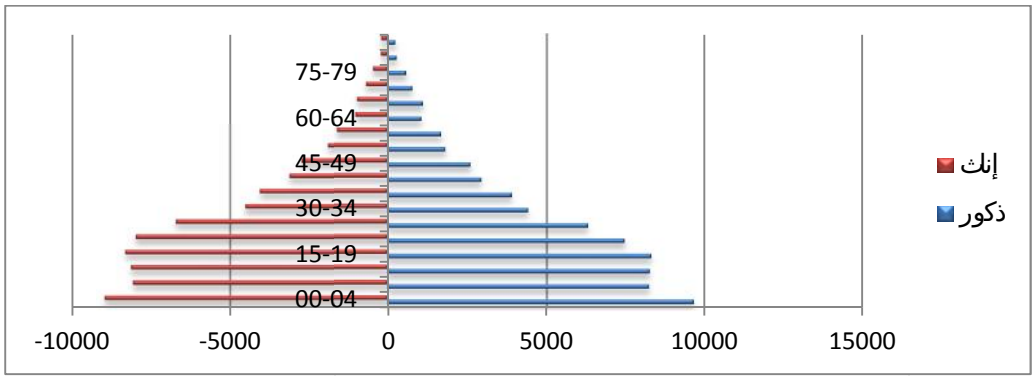

المصدر:عمل الطالب

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن نسبة الذكور تمثل 51.38% و نسبة الإناث48.61 % لكن نسبة الأطفال الذكور 50.89 % ونسبة الأطفال الإناث 49.10 % في سن ما بين (0–14 سنة) و 49.12% ذكر مقابل 50.87 % أناث ما بين (15–64 سنة) في المقابل اجمالي نسبة المسنين بين الرجال والنساء لكل الفئات فإن نسبة المسنات من إجمالي الإناث بلغت 3.76 % أما الرجال فبلغت 4.31%.

V-3/- التركيب الاقتصادي و العمالة

إن للتركيب الاقتصادي دورا لا يقل أهمية عن المؤشرات الأخرى في توضيح الصورة الحقيقية للوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان (الشغل , البطالة) كما يتسنى لنا من خلاله معرفة النشاط السائد في البلدية حسب القطاعات الاقتصادية

V-4/- العمالة في بلدية عين وسارة

انطلاقا من التعريفات الديموغرافية فان السكان النشطين هم " الافراد الداخلون في القوة العاملة ,وهم الذين يساهمون فعلا سواء بالمجهود العضلي او الفكري في انتاج السلع و الخدمات "[1] ,او الذين يبحثون عن عمل (الافراد البطالين) , ومنه فهو يجمع الاشخاص

[1]- محمد الهادي لعروق 'مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1974,ص126

المشتغلين و البطالين ويستثني الاطفال و المسنين و الطلبة و النساء الماكثات في البيوت و الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية.

جدول رقم (07) توزيع الفئات العمرية الكبيرة لسكان بلدية عين وسارة

الفئة العمرية	عدد السكان	النسبة
0-14 سنة	51235	36.83 %
15-65 سنة	82368	59.22 %
65+ سنة	5476	3.93 %
المجموع	139079	100 %

المصدر DPAT 2021 + حسبات الطالب

من خلال الجدول رقم (06) نستنتج وجود ثلاث فئات عمرية

- **الفئة (0-14 سنة) :**

و هي فئة الأطفال و هي تمثل 36.83 % وهي نسبة معتبرة من مجموع سكان البلدية، مما يدل على أن مجتمع فتي يتميز بارتفاع المواليد و قلة الوفيات نتيجة لتحسن الظروف الصحية و هو ما يستدعي قيام هياكل بمختلف القطاعات لاستقبال هذه الشريحة السكانية .

- **الفئة (15-65 سنة):**

تعرف بالفئة النشطة و تمثل نسبة عالية من السكان تقدر بـ 59.22 % و هو ما يدل على وجود طاقة عملية بهذه البلدية يمكن استغلالها في المشاريع التنموية.

- **الفئة (+65 فما فوق):**

تعد من الفئة المعالة بهذه البلدية إلا أن نسبتها تعتبر ضعيفة تقر بـ 3.93 % و هي صفة المجتمع الجزائري ككل .

جدول رقم (08) توزيع السكان النشطين و غير النشطين بلدية عين وسارة

عدد السكان النشطين	نسبة النشاط %	عدد السكان العاملين	نسبة العمل %	عدد السكان البطالين	نسبة البطالة %
82368	% 59.22	58538	% 71.07	23829	28.93 %

المصدر DPAT 2021

الشكل رقم (07) توزيع السكان النشطين والغير نشطين بعين وسارة

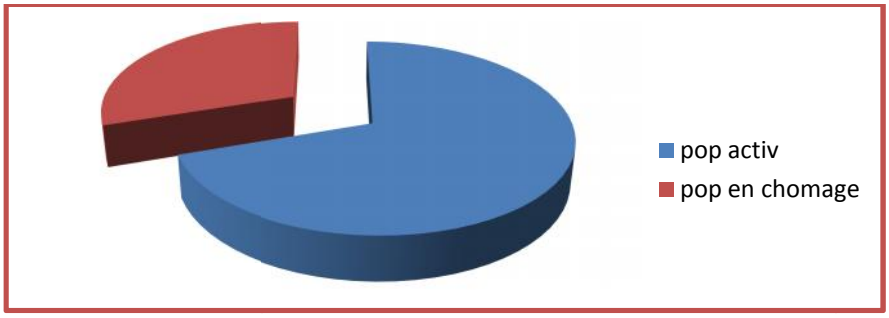

المصدر: عمل طالب

من خلال الجدول رقم (08) و الشكل رقم (07) أن اكبر نسبة سكان هم السكان النشطين بعدد قدره 82368، ويقدر عدد العاملين بـ 58538 شخص بنسبة 71.07 % و 23829 شخص بطال بنسبة 28.93%.

V-5/- توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي

إن توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي يوضح اتجاهات القوى العاملة، ومختلف التخصصات في هذه النشاطات و بالتالي تحديد تمركز القوى العاملة حسب قطاعات العمل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09) توزيع السكان النشطين فعلا حسب النشاطات الاقتصادية

نوع النشاط	عدد العمال	النسبة
الفلاحة	14950	% 25.54
البناء والأشغال العمومية	20494	% 35.01
الصناعة	2546	% 4.35
الخدمات والتجارة	17444	% 29.80
قطاعات أخرى	2926	% 05

المصدر dpat 2021

شكل رقم (08) توزيع العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي 2021

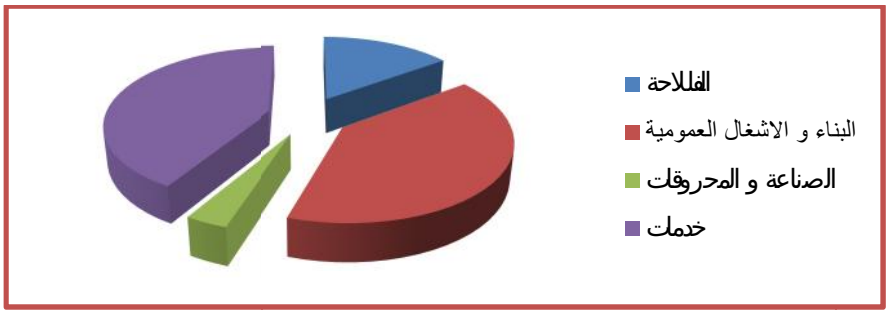

المصدر:عمل الطالب

من المعطيات السابقة يتضح لنا ان غالبية العمال يشتغلون في ثلاث قطاعات رئيسية حيث:

تأتي في المرتبة الأولى قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 35.01 % بتعداد يقدر بـ 20494 عامل ثم قطاع الخدمات وتجارة بنسبة 20.80 % بتعداد يقدر بـ 17444 عامل ثم قطاع الفلاحة بنسبة 24.54 % بتعداد يقدر بـ 14950 عامل في المقابل نجد قطاع الصناعة في آخر التصنيف بنسبة 4.35 % بتعداد يقدر بـ 2446 وهذا راجع إلى الأثر السلبي للسياسة الاقتصادية الجديدة على القطاع الصناعي بالذات وخاصة عملية الخوصصة التي مست قطاع الصناعة بالذات ينتج عنها تسريح عدد كبير من العمال وهذا ما أعطى فرصة للنشاطات الأخرى لحجز اليد العاملة لديها كالفلاحة والبناء وأيضا بسبب

الركود الاقتصادي وقلة الاستثمار في القطاع ثم تأتي بقية القطاعات من نشاطات مختلفة في المرتبة ما قبل الأخير بنسبة 05 % وتقدر بـ 2926 عامل

جدول رقم (10) توزيع سكان عين وسارة حسب المناطق

تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	مناطق مبعثرة
131943	/	3393

المصدر DPAT 2021

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن أغلب سكان بلدية عين وسارة يقيمون داخل المدينة حوالي 131943 ولا توجد مناطق تجمع ثانوي بينما في المناطق المبعثرة لا يوجد سوى عدد قليل يبلغ 3393 شخص

خاتمة الفصل :

تقع بلدية عين وسارة شمال بولاية الجلفة بـ 100 كم وجنوب العاصمة بـ 200 كم على تقاطع الطريق الوطني رقم (01) ورقم (40) وهي تقع على المنطقة المنبسطة بالشمال بالنسبة للتضاريس والطبوغرافية وترتفع عن السطح البحري بـ (750م–850م). كما أن الشبكة الهيدروغرافية للمنطقة بشكل كبير باطنية باستثناء منطقة الشمال الأقصى المشكلة من واد الورق وواد الطويل كما أن عدد سكان البلدية حسب تقديرات 2020 بلغ 135336 نسمة تغلب عليها فئة الشباب يعمل أغلبهم في قطاع البناء والأشغال العمومية كما أنه لا وجود لأي تجمع ثانوي ويوجد التجمع الرئيسي والمناطق المبعثرة للسكان فقط وبالنسبة للتساقط فيهال فيتصف بعدم الانتظام في التساقط السنوي وينزل المطر في الخريف والربيع بكثرة.

أما بالنسبة للأراضي الفلاحية فتتمثل في أوسرة الوديان والضايات التي تكون تربتها غنية بالمواد العضوي

الفصل الثالث

المشاريع المسطرة في بلدية عين وسارة في إطار المخططات البلدية للتنمية مابين سنة (2010-2019)

أنجزت بلدية عين وسارة مشاريع مختلفة وعديدة في إطار المخطط البلدي للتنمية على امتداد السنوات 2010 إلى 2019 يهدف لتنمية البلدية وتحسين الحياة في عدة قطاعات مختلفة.ولقد اخترنا اخر عشرة سنوات لدراسة المشاريع المحققة في مختلف القطاعات ودراسة مدى نجاعة هذه الشاريع وتحديد النقائص واقتراح حلول لها.

وتوقفنا عند سنة2019 نظرا للاحداث التي عرفتها البلاد من التي ادت الى تغير في الدستور ومنه في القوانين وبالتالي صلاحيات الجماعات المحلية الي تاثر على واقع التنمية بالاضافة الى الضرف الصحي الذي ادى الى توقف كلي للمشاريع.

I/-المشاريع المسطرة في بلدية عين وسارة في إطار المخططات البلدية للتنمية مابين سنة (2010-2019) :

I-1/- قطاع الفلاحة: نفذت البلدية عدة مشاريع في هذا المجال بغلاف مالي قدر بـ: (41599614.00 دج)

أ/- **شق المسالك:** حيث تم سنة 2014 القيام بشق طريق يربط الطريق الوطني رقم 01 بمنطقة المعذر شطر رقم (1) بتكلفة مالية قدرت بـ (7200180.00 دج) بالإضافة إلى تعبيد الطريق المؤدي إلى منطقة الشبارق شطر رقم (1) بقيمة مالية تقدر بـ 15000000.00دج وإتمام انجاز طريق المعذر شطر (4) بقيمة 15000000.00 دج سنة 2019.

صورة رقم (01) مشروع اتمام انجاز طريق المعدر شطر 04

المصدر: تصوير الطالب 2022/03/22

ب/- المياه الصالحة للشرب: حيث تم سنة 2013 تنفيذ عملية مد شبكة المياه الصالحة للشرب مع انجاز خزان مرتفع سعته 50 م^3 بمنطقة الزرقة بقيمة مالية بلغت (4399434.00 دج)

صورة رقم (02) مشروع انجاز خزان مائي مرتفع سعته 500 متر مكعب بمنطقة الزرقة

المصدر: تصوير الطالب 2022/03/22

جول رقم (11): جدول يبين المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في إطار المخطط التنموي للبلدية في قطاع الفلاحة الفترة ما بين (2010-2019).

المشروع	المنطقة	السنة	الكلفة	نسبة الانجاز
مد شبكة المياه الصالحة للشرب مع انجاز خزان مائي مرتفع سعته 50 م^3	الزرقة	2013	4399434.00	% 100
فتح مسلك يربط الطريق الوطني رقم 01 بمنطقة المعذر شطر (01)	المعذر	2014	7200180.00	%100
تعبيد الطريق المؤدي إلى منطقة الشارق شطر (01)	شبارق	2019	15000000.00	% 100
اتمام انجاز طريق المعذر شطر (04)	المعذر	2019	15000000.00	% 100

المصدر: المصالح التقنية بلدية عين وسارة (مكتب المشاريع) 2022/03/22+ انجاز الطالب

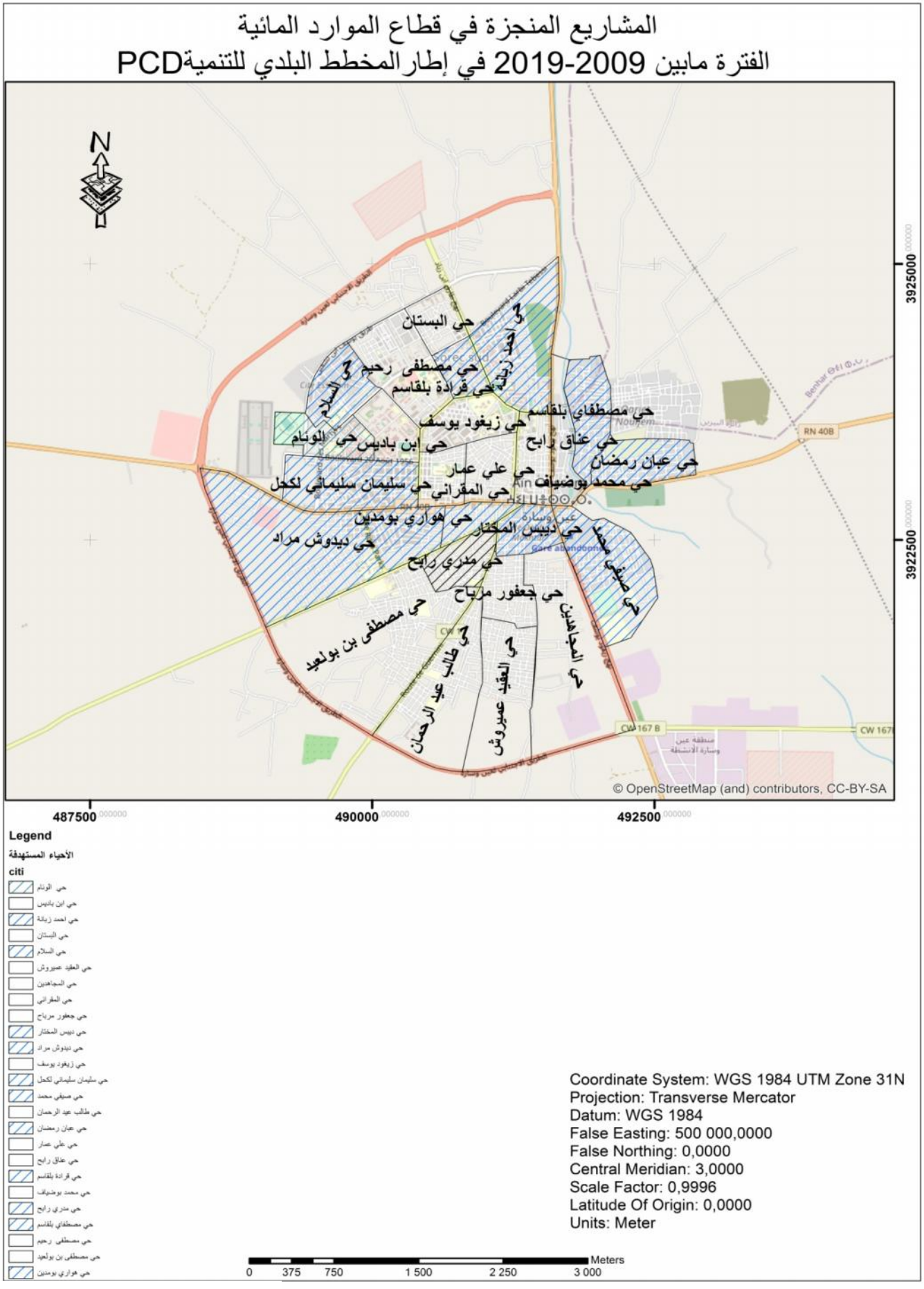

المصدر: إنجاز الطالب

I-2/- قطاع الخدمات: نفذت البلدية في هذا القطاع عدة مشاريع قدرت تكلفتها الإجمالية بـ 387270000.00 دج وفي سنة 2011 تم انجاز ملعب جواري بحي عبان رمضان قدرت قيمته بـ 3556800.00 دج، وفي سنة 2012 تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 3428700.00 دج إجمالا أنجز بهذا المبلغ ملعب جواري بطريق القرنيني قدرت قيمته 3278700.00 دج ودراسة إنجاز مكتب بريدي بقيمة 150000.00 دج ، وفي سنة 2014 خصص مبلغ مالي بقيمة 11503112.00 دج قسم هذا المبلغ بين مشروعين مشروع إنجاز مكتب بريدي بحي ذراع الشان بقيمة 47112.50 دج ، ومشروع إنجاز ملعب جواري بحي ذراع الشان بقيمة 6762000.00 دج وفي سنة 2015 تم إنجاز مركز بريدي بحي مصطفى بن بولعيد بقيمة 3798000.00 دج وبعدها في سنة 2017 تم إنجاز مقر البلدية الجديد بقيمة 28635673.17 دج

صورة رقم (03) مشروع انجاز ملعب جواري بحي عبان رمضان

صورة رقم (04) مشروع انجاز مقر البلدية

المصدر: تصوير الطالب

جدول رقم (12): جدول يوضح المشلرؤيع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية لقطاع الخدمات الفترة ما بين (2010-2019)

المشروع	الحي	السنة	الكلفة	نسبة الانجاز
انجاز ملعب كرة قدم	محمد صيفي	2010	387270000.00	% 100
انجاز ملعب جواري	عبان رمضان	2011	3556800.00	% 100
انجاز ملعب جواري	طريق القرنيني	2012	3278700.00	% 100
دراسة انجاز مكتب بريدي	ذراع الشان	2012	180000.00	% 100
انجاز مكتب بريدي	ذراع الشان	2014	4741112.50	% 100
انجاز ملعب جواري	ذراع الشان	2014	6762000.00	% 100
اتمام انجاز المركز البريدي	مصطفى بن بولعيد	2015	3798000.00	% 100
اتمام انجاز مقر البلدية	مصطفى رحيم	2017	28635673.17	% 100

المصدر: المصالح التقنية بلدية عين وسارة 2022/03/22(مكتب +انجاز الطالب)

المصدر: إنجاز الطالب

I-3/- قطاع الثقافة والتربية: أنجزت البلدية في هذا القطاع عدة مشاريع وهي كالتالي: حيث بلغ إجمالي التكلفة 58459277.76 دج وقد تم انتهاء الأشغال بها وهي موزعة كالتالي:

مشروع أشغال الكتامة بمدرسة الأمير عبد القادر سنة 2011 بمبلغ قدر بـ: 844.740.00 زائد إنجاز مجمع مدرسي ج1 بقيمة 29533932.42 دج بإجمالي مبلغ المشروعين وصل إلى 307378672.42 دج، وفي سنة 2012 رصد مبلغ قدر بـ 5927953.34 دج موزع على مشروعين مشروع إنجاز قسمين للتوسعة المدرسية فرحات مرهون الجديدة بقيمة 3546282.05 دج وقسم آخر للتوسعة بمدرسة 18 فبراير بقيمة 2381670.84 دج وفي 2015 خصص غلاف مالي آخر قدر بـ 21753000.00 دج موزع على مشروعين هما إنجاز قسمين بمنطقة الزرقة بقيمة 5514000.00 دج وإنجاز قسمين بالمعذر بمنطقة الزرقة شطر 2 بتكلفة بلغت 16239000.00 دج، وفي سنة 2018 خصص مبلغ بقيمة 399652.00 دج لمشروع إنجاز سكن وظيفي من نوع F_4 للمجع المدرسي بحي مصطفى بن بولعيد.

صورة رقم (05) مشروع انشاء مجمع مدرسي بحي مصطفى بن بولعيد

المصدر: تصوير الطالب2022/03/22

الجدول رقم (13): جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في إطار المخطط البلدي للتنمية قطاع الثقافة والتربية في الفترة ما بين (2010-2019)

المشروع	الحي	السنة	الكلفة	نسبة الانجاز
أشغال الكتامة بمدرة الأمير عبد القادر	مصطفى بن بولعيد	2011	844740.00	% 100
إنجاز مجمع مدرسي ج1	مصطفى بن بولعيد	2011	29533932.42	% 100
انجاز 2 قسم للتوسعة بمدرسة فرحات مرهون الجديدة	أحمد زبانة	2012	3546282.05	% 100
انجاز قسم للتوسعة بمدرسة 18 فبراير	ذراع الشان	2012	2381670.84	% 100
انجاز قسمين بمنطقة الزرقة	منطقة الزرقة	2015	5514000.00	% 100
انجاز قسمين بالمعذر شطر (2)	منطقة زرقة	2015	16239000.00	% 100
إنجاز سكن من نوع F4 للمجمع المدرسي ج1	مصطفى بن بولعيد	2018	399652.00	% 100

المصدر: المصالح التقنية بلدية عين وسارة (مكتب المشاريع)**2022/03/22**+ انجازالطالب

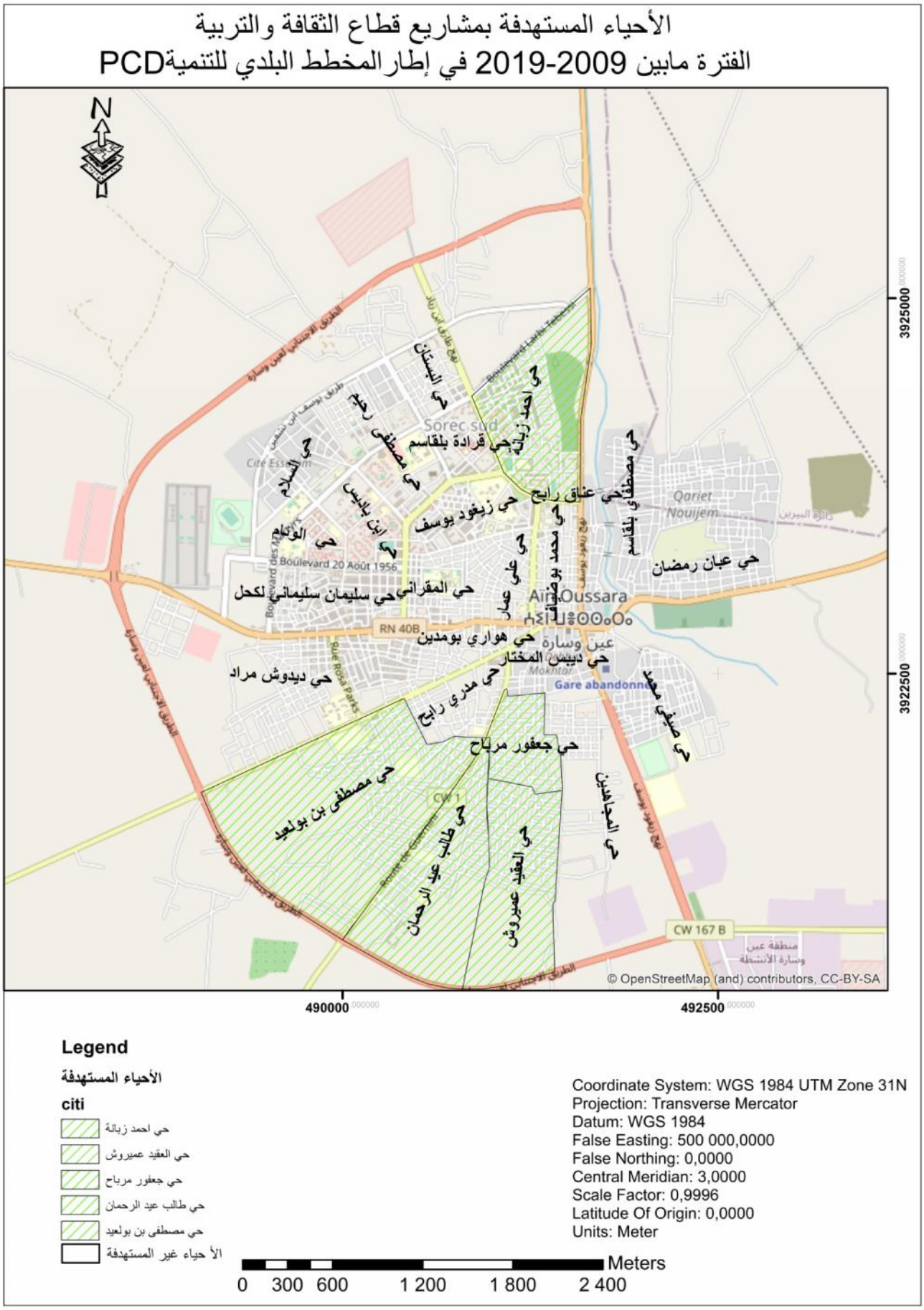

المصدر: إنجاز الطالب

I-4/- قطاع الموارد المائية: قامت البلدية بعدة مشاريع في هذا القطاع انتهت عملية إنجازها كليا وتم استلامها وقدرت تكلفتها إجمالا بـ 103628778.32 دج وهي موزعة كالتالي:

حيث سنة 2011 أنجزت البلدية مشروعين وهما: إنجاز وربط القناة الرئيسية من الخزان المرتفع 500 م^3 إلى المنطقة الحضرية الشمالية بقيمة 6489147.69 دج ومشروع تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب من خزان المياه المرتفع 500 م^3 للمنطقة الحضرية الشمالية شطر 2 بقيمة 8363329.65 دج أي إجمالي المشروعين 14852477.34 دج وفي سنة 2012 خصصت البلدية مبلغ 3386710.08 دج لربط خزان المنطقة الحضرية الشمالية وفي سنة 2013 تم تخصيص مبلغ قدر بـ 37207836.90 دج وزعت على أربعة مشاريع وهي: مشروع إعادة تأهيل قنوات المياه الصالحة للشرب بأحياء: مدري، هواري، قرادة بلقاسم، مصطفاي وعبان بقيمة 3914703.00 دج وكشروع إعادة تأهيل غرف صمامات الأحياء بـ زبانة، قرادة، هواري، ديبس صيفي وديدوش بقيمة (6802380.00 دج) ومشروع مد شبكة المياه الصالحة للشرب مع إنجاز خزان مرتفع بسعة 100 م^3 قدر بـ 22091319.90 دج ومشروع مد شبكة المياه الصالحة للشرب مع إنجاز خزان مرتفع بسعة 50 م^3 بمنطقة الزرقة (439943.00 دج).

وفي سنة 2015 خصص مبلغ قدر بـ 23163000.00 دج موزعة على خمسة مشاريع وهي مشروع ربط المياه الصالحة للشرب بحي سليماني سليمان قدر بـ 372000.00 دج ومشروع اقتناء مضخة غاطسة للآبار بقيمة 6084000.00 دج ومشروع ربط المياه الصالحة للشرب بحي السلام التجزئة رقم 01 بجوار المحطة البرية وإعادة تأهيل المياه الجر للبئر (03) بقيمة 4948000.00 ومشروع ربط شبكة المياه الصالحة للشرب بحي محمد صيفي والعقيد عميروش وطالب عبد الرحمن والمجاهدين 4692000.00، وفي سنة 2016 تم إنجاز ربط قناة الجر للبئر (16) بقيمة 5379000.00 دج وفي 2017

خصص مبلغ 68309332.50 دج موزع على مشروعين: مشروع توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بأحياء مصطفاي بلقاسم، طالب عبد الرحمان ومدري رابح بقيمة 3417561.00 دج ومشروع توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بأحياء سليماني سليمان وعبان وبن بولعيد على مسافة 1800 م بقيمة 12860.50 دج وفي 2018 خصص مبلغ 12809332.50 دج موزعة على ثلاث مشاريع: مشروع إقتناء مضخة غاطسة لمختلف الآبار بقيمة 5414500.00 دج ومشروع ترميم وتوسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بأحياء طالب عبد الرحمان وصيفي بقيمة 3196152.50 ومشروع ترميم وإعادة تأهيل الخزانين التوأمين 3000 م^3 بقيمة 4198680.00 دج.

صورة رقم (06) مشروع انجاز خزان مرتفع سعته500 متر وكعب وربط القناة الرئيسية بالمنطقة الحضرية الشمالية

المصدر: تصوير الطالب 2022/03/22

جدول رقم (14): جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية قطاع الموارد المائية في الفترة ما بين (2010-2019)

المشروع	الحي	السنة	التكلفة	نسبة الانجاز
انجاز وربط القناة الرئيسية من الخزان المرتفع 500 م^3	المنطقة الحضرية الشمالية	2011	6489147.60	% 100
تحديد شبكة المياه الصالحة للشرب من خزان المياه المرتفع 500م^3 الشطر 02	المنطقة الحضرية الشمالية	2011	8363329.65	% 100
ربط الخزان	المنطقة الحضرية الشمالية	2012	3386710.08	% 100
إعادة تأهيل قنوات المياه الصالحة للشرب	مدري هواري، قرادة، مصطفاي، عبان	2013	3914703.00	% 100
إعادة تأهيل غرف الصمامات	زبانة، قرادة، هواري، ديبس، ضيفي، دبدوش	2013	6802380.00	% 100
مد شبكة المياه الصالحة للشرب مع إنجاز خزان مائي مرتفع سعته 50م^3	منطقة الزرقة	2013	4399434.00	% 100
مد شبكة المياه الصالحة للشرب معه إنجاز خزان مائي مرتفع بسعة100م^3	مختلف الأحياء	2013	229131990	% 100
ربط المياه الصالحة للشرب	سليماني سليمان	2015	374200000	% 100
ربط المياه الصالحة للشرب	مدري رابح ، ديدوش	2015	3697000.00	% 100
اقتناء مضخة غاطسة للآبار		2015	6084000.00	/
ربط شبكة المياه الصالحة للشرب تجزئة رقم1 بجوار المحطة البرية وإعادة تأهيل شبكة المياه	حي السلام	2015	4948000.00	% 100
ربط شبكة المياه الصالحة للشرب	محمد ضيفي عميروش، طالب عبد الرحمن وحي المجاهدين	2015	4692000.00	% 100
ربط قناة الجر للبئر (16)		2016	5379000.00	% 100
توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب	مصطفاي، طالب عبد الرحمن، مدري رابح	2017	3417561.00	% 100
توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب على مسافة 1800 م (ط)	سليماني سليمان، عبان رمضان، مصطفى بن بولعيد	2017	3412860.50	% 100
اقتناء مضخة غاطسة لمختلف الآبار		2018	5414500.00	/

ترميم وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب	طالب عبد رحمان، محمد ضيفي	2018	3196152.50	% 100
ترميم وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب	الشارع الرئيسي	2018	4198680.00	% 100

المصدر: المصالح التقنية بلدية عين وسارة (مكتب المشاريع) 2022/03/22+انجاز الطالب

المصدر: إنجاز الطالب

I-5/- قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة:

قامت البلدية في هذا الصدد بعدت مشاريع بلغت قيمتها مجتمعة 3348914322.70 دج وقد تم الانتهاء من إنجازها جميعا وهي موزعة على السنوات التالية حيث سنة 2010 خصص مبلغ 2385384300.00 دج مقسمة على مشروعين: مشروع إنجاز القناة الرئيسية للصرف الصحي على مسافة 1200م (ط) الحصة 2 القطر 600 على مسافة 700 م (ط) طريق الخميس بمبلغ 1192358700.00 دج و مشروع إنجاز القناة الرئيسية للصرف الصحي على مسافة 1200 م (ط) الحصة (01) قطره 800 على مسافة 400 م (ط)) طريق الخميس بمبلغ 1193025600.00 وفي سنة 2011 خصص مبلغ 7415565.30 دج مقسمة على مشروعين: مشروع تجديد شبكة الصرف الصحي في إطار محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه عبر مختلف الأحياء MTH بمبلغ 3334778.46 ومشروع معالجة النقاط السوداء للصرف الحي في إطار مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه عبر مختلف الأحياء MTH للأحياء: صيفي، سليمان، عناق رابح وديدوش مراد بمبلغ 4080786.84 دج وفي سنة 2012 خصص مبلغ 14741833.90 موزع على ثلاث مشاريع: مشروع إنجاز بالوعات الصرف لمياه الأمطار بأرضية السوق الجوارية بقيمة 3222400.00 ومشروع تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي للأحياء طالب عبد الرحمان وعميروش بقيمة 7024158.18 دج ومشروع معالجة النقاط السوداء لمختلف الأحياء في إطار MTH: عميروش، علي عمار، مصطفاي، عبان، ديدوش، سليماني سليمان بقيمة 4495275.72 دج وفي 2014 خصص مبلغ 33854778.84 دج موزعة على ثلاث مشاريع: مشروع تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي للأحياء شطر (02) بمبلغ 5879778.84 دج ومشروع تجديد قناة الصرف الصحي للأحياء شطر (01) بقيمة 5897000.00 دج ومشروع تجديد قناة الصرف الصحي بمختلف الأحياء شطر (02) بمبلغ 6308000.00 دج وفي سنة 2015 رصد

مبلغ 11595000.00 دج موزع على مشروعين: مشروع تجديد شبكة الصرف الصحي لمختلف الأحياء شطر (01) بمبلغ 5740000.00 دج ومشروع تجديد شبكة الصرف الصحي لمختلف الأحياء شطر (02) بقيمة 585500.00 دج.

جدول رقم (15): جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في إطار المخطط البلدي للتنمية قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة في الفترة ما بين (2010-2019)

المشروع	الحي	السنة	الكلفة المالية	نسبة الانجاز
انجاز قناة رئيسية للصرف الصحي على مسافة 1200 م(ط) الحصة(2) القطر 600 على مسافة 700م (ط)	طريق الخميس	2010	1192358700.00	% 100
انجاز قناة رئيسية للصرف الصحي على مسافة 1200 م(ط) الحصة(01) القطر 800 على مسافة 400 م (ط)	طريق الخميس	2010	11902560000	% 100
تجديد شبكة الصرف الصحي في إطار محاربة الأراضي المتنقلة عن طريق المياه عبر مختلف الأحياء MTH	مختلف الأحياء	2011	334778.46	% 100
معالجة النقاط السوداء للصرف الصحي في إطار مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه MTH	صيفي محمد سليماني سليمان، عناق رابح ديدوش	2011	4080786.84	% 100
انجاز البالوعات لصرف مياه الأمطار بأرضية السوق الجوارية	/	2012	4080786.84	% 100
تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي	طالب عبد الرحمان عميروش	2012	7024156.18	% 100
معالجة النقاط السوداء لمختلف الأحياء في إطار MTH	عميروش علي عمار مصطفاي عبان، ديدوش سليماني سليمان	2012	4495275.72	% 100
تجديد شبكة الصرف الصحي لمختلف الأحياء شطر (02)	مختلف الأحياء	2014	5879778.84	% 100
تجديد قناة الصرف الصحي شطر (01)	مختلف الأحياء	2014	5897000.00	% 100
تجديد قناة الصرف الصحي لمختلف الأحياء شطر (02)	مختلف الأحياء	2014	6308000.00	/

تجديد شبكة الصرف الصحي لمختلف الأحياء شطر (01)	مختلف الأحياء	2015	5740000.00	% 100
تجديد شبكة الصرف الصحي لمختلف الأحياء شطر (02)	مختلف الأحياء	2015	5855.000.00	% 100
تصريف مياه الأمطار لنقاط سوداء	طريق قصر الشلالة، المحطة البرية و120 مسكن	2016	50210000.00	% 100
إعادة تأهيل قناة الصرف الصحي	طالب عبد الرحمان مدري رابح ديبس، علي عمار، عبان رمضان	2016	7871000.00	% 100
توسيع شبكة الصرف الصحي	سليماني سليمان	2016	7904000.00	% 100
تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي	مصطفاي بالقاسم، طالب عبد الرحمان مدري رابح	2017	8239857.50	% 100
تجديد شبكة الصرف الصحي	محمد صيفي ديدوش	2017	696019100.00	% 100
إعادة تأهيل قناة الصرف الصحي	سليماني سليمان	2018	8924375.00	% 100
إعادة تأهيل قناة الصرف الصحي	محمد صيفي	2018	5614862.50	% 100
إعادة تأهيل قناة الصرف الصحي	العقيد عميروش	2018	25480603.00	% 100
تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي شطر 2	طالب عبد الرحمان	2018	7043961.50	% 100
تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي شطر 1	طالب عبد الرحمان	2018	6804085.20	% 100
تجديد شبكة الصرف الصحي	مصطفاي وعبان	2019	20000000.00	% 100
تجديد شبكة الصرف الصحي	عناق رابح	2019	80000000.00	% 100
تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحي	مصطفى بن بولعيد	2019	12000000.00	% 100
انجاز بالوعات لتصريف الأمطار	محمد بوضياف قرادة بالقاسم مصطفى رحيم حي المجاهدين	2019	5000000.00	% 100

المصدر: المصالح التقنية بلدية عين وسارة (مكتب المشاريع) **2022/03/22**+انجاز الطالب

الأحياء المستهدفة بالمشاريع قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة
الفترة مابين 2009-2019 في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD

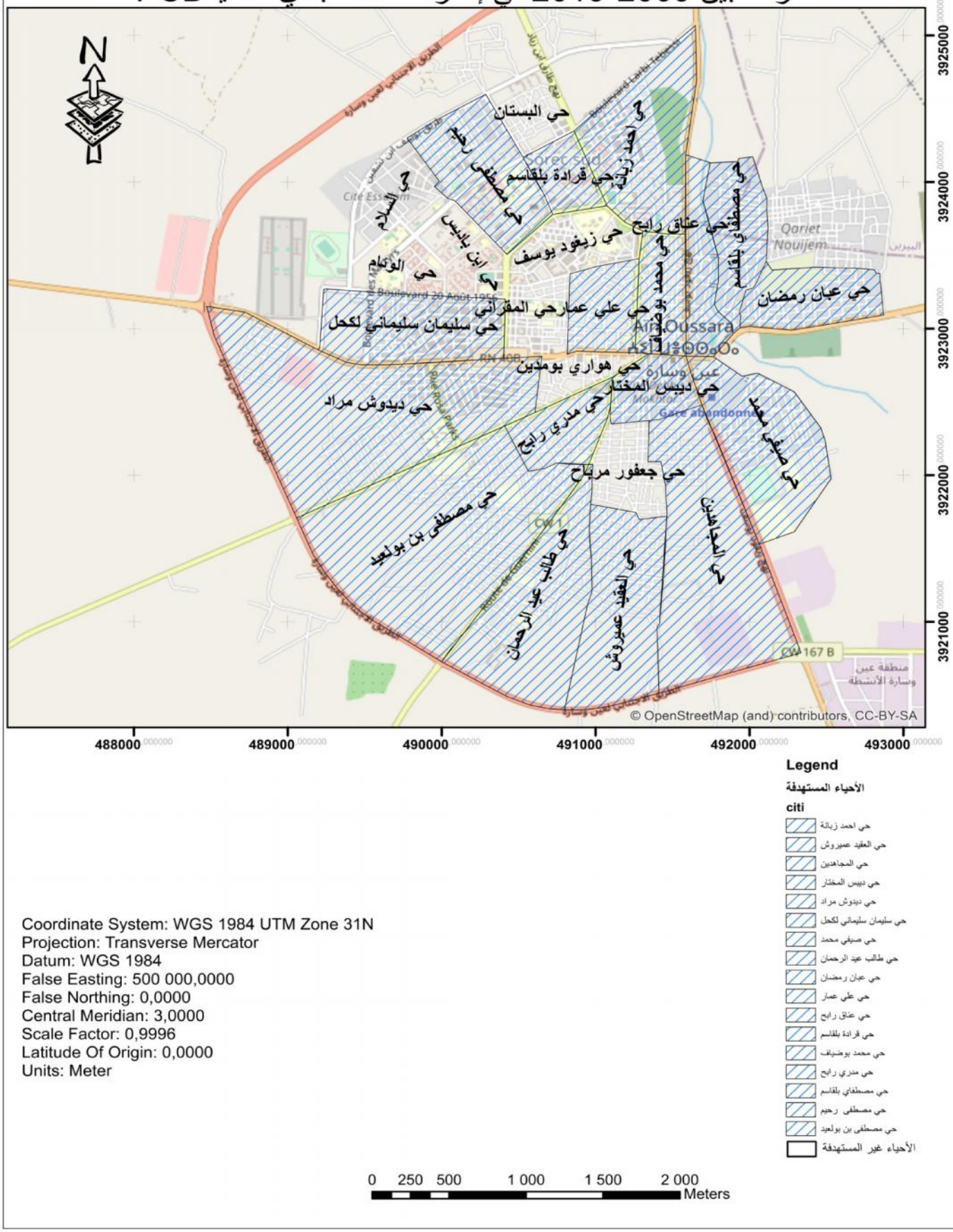

المصدر: إنجاز الطالب

I-6/- قطاع الأشغال العمومية والتهيئة: خصصت البلدية لهذا القطاع مبلغ مالي وصل إلى 1149726273.7 دج وقد انتهت الأشغال بكل المشاريع وهي مقسمة إلى قطاعين:

I-6-1/- الإنارة: حيث بلغت التكلفة الإجمالية 855817355.00 دج موزعة كالتالي:

حيث سنة 2010 تم إنجاز وتجهيز محولين كهربائيين للإنارة العمومية بمبلغ 806940000.00 وفي 2011 خصص مبلغ 16719085.00 موزعة على خمس مشاريع وهي: توسيع شبكة الإنارة العمومية حي محمد صيفي بمبلغ 3299400.00 ومشروع توسعة الإنارة العمومية حي مصطفاي بالقاسم بمبلغ 2416050.00 ومشروع توسعة الإنارة العمومية بحي علي عمار بمبلغ 16631550.00 ومشروع توسعة الإنارة العمومية بحي عميروش وذراع نيشان بمبلغ 5784480.00 ومشروع إنجاز محول كهربائي بذراع الشان بمبلغ 21681270.00 وفي سنة 2015 إعادة الاعتبار للإنارة العمومية 450 وحدة شطر (02) بمبلغ 7779000.00 سنتيم.

I-6-2/- التهيئة الحضرية: حيث بلغت التكلفة الإجمالية 641306918.70 موزعة كالتالي:

حيث سنة 2010 خصص مبلغ 312006543.00 موزعة على ثلاث مشاريع هي: تعبيد الطريق المزدوجة الرابط بين حشايشي وشارع رئيسي مرورا بـ CFPA للبنات على مسافة 1500م (ط) بمبلغ 960367473.00 ومشروع إنجاز طريق موازي بمحاذات المقبرة باتجاه البيرين بما فيها ربط مدخل الإكمالية الجديدة بحي مصطفاي بالقاسم بمبلغ 1929448170.00 ومشروع تهيئة عمرانية للمدخل الرئيسي للمركز البيداغوجي بما فيها جلب مياه الأمطار على مسافة 300 م (ط) من العمارات بمبلغ 23022039.00 سنتيم وفي سنة 2011 خصص مبلغ قدره 35135100.00 سنتيم موزع على أربع مشاريع وهي: تهيئة حضرية بحي هواري بومدين بمبلغ 5826600.00 ومشروع تهيئة حضرية علي

عمار والمقراني قدر بـ 16380000.00 ومشروع تهيئة حضرية بحي سليماني سليمان بمبلغ 5733000.00 وفي سنة 2012 خصص مبلغ 2951624.16 موزعة على ثلاث مشاريع وهي مشروع تهيئة أرضية سوق جواري قرب عمر إدريس بمبلغ 2878200.00 ومشروع تهيئة أرضية سوق جواري قرب ثانوية عمر إدريس بمبلغ 1109224.16 ومشروع إنارة وتهيئة حضرية بمجمع ذراع الشان بمبلغ (21681270.00 سنتيم)

وفي سنة 2013 تم تخصيص مبلغ 46136413.44 سنتيم موزعة على أربعة مشاريع وهي: مشروع تعبيد الطريق الرابط بين ديبس المختار وهواري بومدين إلى غاية الخزان المرتفع وسط المدينة الرابط بين الطريق الوطني (04) مرورا بحي ديبس المختار باتجاه المجاهدين بمبلغ 19605456.00 ومشروع تهيئة السوق الجوارية بحي بن باديس (انتهاء الأشغال واقتناء ووضع المربعات التجارية) بمبلغ (624651300 سنتيم) ومشروع تهيئة السوق الجواري بعين وسارة واقتناء مربعات التجارية بقيمة: (548203500 سنتيم) وفي سنة 2014 رصد مبلغ (24803270.00 سنتيم) موزعة على ثلاث مشارع وهي مشروع إنجاز وتهيئة حي بن باديس الحصة (02) بمبلغ (5006130.00 سنتيم) ومشروع إنجاز وتهيئة ساحة بن باديس (01) بمبلغ (4027140.00 سنتيم) ومشروع تهيئة ساحة أحمد زبانة بمبلغ (157700.00 سنتيم) وفي سنة 2015 رصد مبلغ (95316000.00 سنتيم) موزعة على أربعة مشاريع وهي مشروع ملعب جواري بالعشب الاصطناعي بحي بن باديس بقيمة (37414000.00 سنتيم) ومشروع تعبيد شوارع حي محمد بوضياف بقيمة (30380000.00 سنتيم) ومشروع تهيئة عمرانية حي عناق رابح بقيمة (19743000.00 سنتيم) ومشروع تهيئة عمرانية بال..... بالطريق الوطني رقم (1) بمبلغ (7779000.00) وفي سنة 2016 خصص مبلغ (3742000.00 سنتيم) لمشروع إنجاز وتهيئة ساحة زيغود يوسف وبعدها سنة 2017 إتمام المدخل الجنوبي بمدينة عين وسارة بقيمة (5696518.10 سنتيم) وفي سنة 2018 رصد مبلغ (43954250.00 سنتيم) موزعة على مشروعين وهما

مشروع تعبيد حلقة الربط بين الطريق الوطني رقم (01) وحي صيفي إلى غاية طريق الوطني رقم (04) بمبلغ (19467400.00 سنتيم) ومشروع الطريق المزدوج للمخرج الغربي للمدينة باتجاه بلدية الخميس بقيمة (24486850.00 سنتيم) وفي سنة 2019 رصد مبلغ (45000000.00 سنتيم) تعبيد حلقة الربط بين طريق وطني رقم (01) وطريق وطني رقم (04) مرورا بأحياء عناق رابح مصطفى بالقاسم.

صورة رقم (07) مشروع انجاز الطريق الموازي **صورة رقم (08)**مشروع التهيئة بمحادات المقبرة بتجاه البرين حي عبان رمضان الحضرية بحي سليماني سليمان

المصدر: تصوير الطالب 2022/03/22

جدول رقم (16) جدول يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية في قطاع الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية في الفترة ما بين (2019-2010)

المشاريع	الحي	السنة	التكلفة المالية	نسبة الانجاز
انجاز وتجهيز محولين كهربائيين للإنارة العمومية	عبان رمضان مدري رابح	2010	809640000.00	% 100

توسيع شبكة الإنارة العمومية	محمد صيفي	2011	3299400.00	% 100
توسيع شبكة الإنارة العمومية	مصطفاي بالقاسم	2011	1663155.00	% 100
توسيع شبكة الإنارة العمومية	علي عمار	2011	1663155.00	% 100
توسيع شبكة الإنارة العمومية	عميروش وذراع شان	2011	3556000.00	% 100
إنارة وتهيئة حضرية	مجمع ذراع النيشان	2012	21681270.00	% 100
إعادة الاعتبار للإنارة العمومية شطر 02	450 وحدة	2015	7779000.00	% 100
تعبيد الطريق المزدوج الرابط بين حشاشي وشارع رئيسي مرورا بـCFPA للبنات على مسافة 1500 م (ط)	حشاتي مرورا بـCFPA إلى شارع رئيسي	2010	960367473.00	% 100
انجاز طريق موازي بمحاذات المقبرة باتجاه البيرين بما فيها ربط الاكمالية الجديدة	عبان رمضان مصطفاي بالقاسم	2010	1929448170.00	% 100
تهيئة عمرانية للمركز البيداغوجي بما فيها جلب مياه الأمطار على مسافة 3000م ط	قرادة بالقاسم	2010	230220900.00	% 100
تهيئة حضرية	هواري بومدين	2011	16380000.00	% 100
تهيئة حضرية	محمد بوضياف	2011	7195500.00	% 100
تهيئة حضرية	علي عملر والمقراني	2011	16380000.00	% 100
تهيئة أرضية السوق الجواري	سليماني سايمان	2011	5733000.00	% 100
تهيئة أرضية السوق الجواري	قرب عمر إدريس	2012	2878200.00	% 100
إنارة وتهيئة حضرية	مجمع ذراع نيشان	2012	21681270.00	% 100
تهيئة أرضية السوق الجواري	قرب ثانوية عمر ادريس	2012	1109224.16	% 100
تهيئة حضرية طريق الخميس إلى اكمالية بن عكشة	مدري رابح	2012	3848130.00	% 100
تعيش الطريق الرابط بين ديس المختار وهواري بومدين إلى غاية الخزان المرتفع لسوق الفلاح سابقا	ديبس المختار هواري بومدين	2013	14802409.44	% 100
تعبيد الطريق الرابط طريق وطني 40 مرورا بحي ديبس المختار باتجاه المجاهدين	ديبس المختار المجاهدين	2013	19605456.00	% 100
تهيئة السوق الجوارية انهاء الأشغال ووضع المربعات التجارية	مصطفى رحيم	2013	624651300	% 100
تهيئة السوق الجواري بعين وسارة واقتناء مربعات تجارية	قرادة بلقاسم	2013	548203500	% 100
انجاز وتهيئة حصة (2)	بن باديس	2014	5006130.00	% 100
انجاز وتهيئة ساحة بن باديس حصة (1)	بن باديس	2014	4027140.00	% 100
تهيئة ساحة	أحمد زبانة	2014	1577000.00	% 100

تهيئة ملعب جواري بالعشب الاصطناعي	بن باديس	2015	37414000.00	% 100
تعبيد شوارع	محمد بوضياف	2015	30380000.00	% 100
تهيئة عمرانية	عناق رابح	2015	19743000.00	% 100
تهيئة عمرانية بالتشجير	طريق الوطني رقم (01)	2015	7779000.00	% 100
انجاز وتهيئة ساحة زيغود يوسف		2016	3742000.00	% 100
اتمام تهيئة المدخل الجنوبي بمدينة عين وسارة	طريق الوطني رقم (01)	2017	5696518.10	% 100
تعبيد حلقة ربط بين طريق وطني رقم 1 وحي صيفي إلى غاية الطريق الوطني رقم 40	حي صيفي	2018	19467400.00	% 100
تعبيد طريق مزدوج للمخرج الغربي للمدينة باتجاه بلدية الخميس	طريق الوطني رقم (40) المخرج الغربي	2018	24486850.00	% 100
تعبيد حلقة ربط بين الطريق الوطني رقم (01) و (40) مرورا بالأحياء	عناق رابح مصطفاي بالقاسم	2019	45000000.00	% 100

المصدر: المصالح التقنية بلدية عين وسارة (مكتب المشاريع) **2022/03/22**+ انجاز الطالب

الأحياء المستهدفة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية
الفترة مابين 2009-2019 في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD

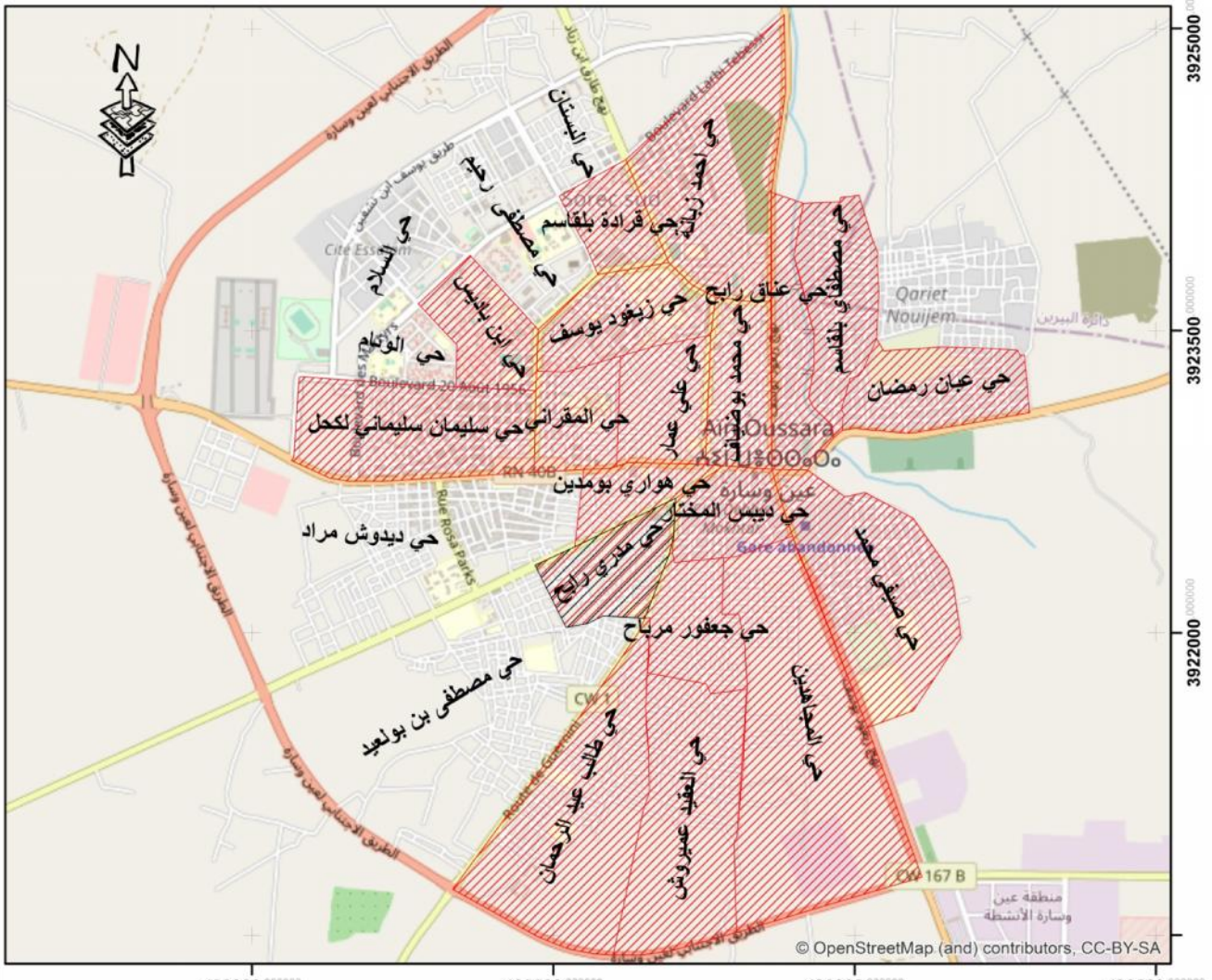

Legend

الأحياء المستهدفة

citi

- حي ابن باديس
- حي احمد زبانة
- حي العقيد عميروش
- حي المجاهدين
- حي المقراني
- حي جعفور مرباح
- حي ديبس المختار
- حي زيغود يوسف
- حي سليمان سليماني لكحل
- حي صيفي محمد
- حي طالب عبد الرحمان
- حي عبان رمضان
- حي علي عمار
- حي عناق رابح
- حي قرادة بلقاسم
- حي محمد بوضياف
- حي مدري رابح
- حي مصطفاي بلقاسم
- حي هواري بومدين

الأحياء غير المستهدفة

Coordinate System: WGS 1984 UTM Zone 31N
Projection: Transverse Mercator
Datum: WGS 1984
False Easting: 500 000,0000
False Northing: 0,0000
Central Meridian: 3,0000
Scale Factor: 0,9996
Latitude Of Origin: 0,0000
Units: Meter

0 250 500 1 000 1 500 2 000 Meters

المصدر: إنجاز الطالب

II/- تحديات وحلول التنمية في بلدية عين وسارة

جدول رقم (17) يبين المناطق والاحياء المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع للمخطط البلدي للتنمية بلدية عين وسارة فترة ما بين 2019/2010 في مختلف القطاعات.

المناطق والاحياء	القطاع المستهدف	عدد المشاريع	القطاع الغير مستهدف
عناق رابح	قطاع تطهير و صرف صحي والبيئة .قطاع الاشغال العمومية و التهيئة.	10	قطاع الخدمات .الثقافة والتربية.قطاع الموارد المائية.
مصطفاي بلقاسم	قطاع الموارد المائية.قطاع تطهير وصرف صحي و البيئة. الاشغال العموميةوالتهيئة.	17	قاع الخدمات .قطاع الثقافة والتربية.
حي محمد صيفي	قطاع الخدمات . قطاع الموارد المائية.قطاع تطهير وصرف صحي و التهيئة.	16	قطاع الثقافة والتربية.
محمد بوضياف	قطاع تطهير وصرف صحي و البيئة.قطاع الاشغال العمومية و التهيئة.	8	قطاع الخدمات .قطاع الثقافة والتربية .قطاع الموارد المائية.
بن باديس	قطاع تطهير وصرف صحي قطاع الاشغال العمومية والتهيئة.	11	قطاع الخدمات.قطاع الثقافة والتربية.قطاع الموارد المائية.
احمد زبانة	الثقافة والتربية.قطاع الموارد المائية .قطاع تطهير صرف صحي.التهيئة و الاشغال العمومية.	9	قطاع الخدمات.
قرادة بلقاسم	قطاع الموارد المائية قطاع تطهير وصرف صحي قطاع الاشغال العمومية و التهيئة .	11	قطاع الخدمات قطاع التربية.
مصطفى رحيم	قطاع الخدمات قطاع تطهير وصرف صحي .	8	قطاع الثقافة والتربية قطاع الموارد المائية قطاع الاشغال العمومية وتهيئة .
ديبس المخطار	قطاع التطهير وصرف صحي والبيئة قطاع الموارد المائية الاشغال العمومية و التهيئة.	10	قطاع الخدمات قطاع الثقافة والتربية .
هواري بومدين	قطاع الموارد المائية والصرف صحي والتطهيرو الاشغال العمومية والتهيئة.	10	قطاع الخدمات قطاع الثقافة والتربية.
مدري رابح	قطاع التطهير وصرف صحي قطاع الموارد المائية قطاع الاشغال العمومية والتهيئة .	13	قطاع الخدمات قطاع الثقافة و التربية.

ذراع الشان	قطاع الخدمات والثقافة والتربية التطهير و صرف صحي الاشغال العمومية والتهيئة.	11	قطاع الموارد المائية.
سليماني سليمان	قطاع الموارد المائية قطاع التطهير وصرف صحي .قطاع الاشغال العمومية والتهيئة.	13	– قطاع الخدمات – قطاع الثقافة والتربية.
علي عمار	قطاع التطهير صرف صحي الاشغال العمومية التهيئة.	9	قطاع الخدمات– قطاع الثقافة والتربية– قطاعالموارد المائية.
المقراني	قطاع تطهير وصرف صحي الاشغال العمومية و التهيئة	7	قطاع الخدمات قطاع الثقافة والتربية قطاع الموارد المائية
عبان رمضان	قطاع الخدمات قطاع الموارالمائية قطاع صرف صحي والتطهير قطاع الاشغال العمومية و التهيئة	14	الثقافة والتربية
العقيد عمروش	الموارد المائية .قطاع تطهير وصرف صحي .الاشغال العمومية والتهيئة العمرانية	11	قطاع الخدمات الثقفة و لتربية
مصطفى بن بولعيد	قطاع الخدمات الثقافة والتربية. الموارد المائية التطهير وصرف صحي	12	قطاع الاشغال العمومية و تهيئة حضارية
طالب بن عبد الرحمان	قطاع الموارد المائية قطاع تطهير وصرف صحي	14	قطاع الخدمات الثقافة و التربية قطاع الاشغال العمومية والتهيئة الحضارية
ديدوش مراد	الموارد المائية التطهير وصرف الصحي	11	قطاع الخدمات .الثقافة و التربية قطاع الاشغال العمومية والتهيئة الحضارية
حي 120 مسكن	قطاع تطهير وصرف صحي	4	قطاع الخدمات الثقافة والتربية الموارد المائية
حي السلام	الموارد المائية التطهير وصرف صحي	7	قطاع الخدمات الثقافة والتربية
منطقة المعذر	قطاع الفلاحة	2	قطاع الخدمات قطاع التربية و الثقافة تطهير و صرف صحي و البيئة
منطقة شبارق	قطاع الفلاحة	1	قطاع الخدمات قطاع التربية والثقافة تطهيرو صرف صحي و البيئة.التهيئة
منطقة الزرقة	قطاع الفلاحة+الثقافة والتربية	2	قطاع الخدمات + تتطهيرو صرف صحي والبيئة و التهيئة +الاشغال العمومية
منطقة صيادة	لا توجد	0	

مصلحة التقنية بلدية عين وسارة مكتب المشاريع 2022/03/22 + انجاز الطالب

II-1/- التحديات

من خلال الجداول التي يوضح المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية فى الفترة ما بين 2010-2019 والجدول رقم 17 الذي يبين المناطق والأحياء المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع المخطط البلدي لبلدية عين وسارة في في مختلف القطاعات الفترة ما بين 2010-2019 قمنا بتقييم التحديات والنقائص التي تعاني منها البلدية في مختلف القطاعات وهي كالتالي:

أ/- قطاع الفلاحة

من خلال الجداول التى يمثل المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة الفترة ما بين2010-2019.

نلاحظ شح في المشاريع التنموية وكذلك في قيمها المالية في هدا القطاع مما يحد من فعالية البرامج التنموية وأيضا من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 17 الذي يمثل المناطق والاحياء المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع المخطط البلدي للتنمية الفترة ما بين2010-2019

انه هناك مناطق لم تنل حصتها من التنمية وهي مهمشة بالكامل مثل منطقة الصيادة اما باقي المناطق فعدد المشاريع فيها ضئيل من حيث العدد والاغلفة المالية المخصصة كما ان هناك العديد من الاجزاء والمناطق الريفية لاتزال تعاني من العزلة وغياب شبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب ونقص في الهياكل التربوية والخدماتية خاصة الصحية

ب/ قطاع الخدمات

من خلال الجدول رقم..الدي يوضح المشاريع المنجزة منطرف بلدية عين وسارة الفترة مابين2010-2019

نلاحظ النقص الحاد الذي تعاني منه البلدية في هدا القطاع وهذا ما نجده في العديد من الاحياء حيث تفتقد اغلبها للمنشات الخدماتية مثل مراكز البريد وفروع ادارية كفروع للبلدية بالإضافة الى نقص في المنشات الرياضية كا لمسابح والمنشات الرياضية الجوارية

وضعف في النقل داخل المدينة مثل سيارات النقل الحضري والحافلات بل ان بعض الاحياء لا يوجد بها خطوط نقل حضري وأيضا يظهر لنا الجدول رقم 17 الذي يمثل الاحياء والمناطق المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع المخطط البلدي للتنمية في مختلف القطاعات الفترة مابين 2010-2019

فإننا نلاحظ غياب اي مشاريع لهدا القطاع في لاحياء التالية عناق رابح، مصطفاي بلقاسم، محمد بوضياف، بن باديس، احمد زبانة، دييس المختار، هواري بومدين، مدري رابح، سليماني سليمان، علي عمار، المقراني، العقيد عميروش، طالب عبد الرحمان، ديدوش مراد، لبدء في تنفيذ المشاريع

ج/- قطاع الثقافة والتربية

من خلال الجداول التى يوضح المشاريع المنجزة من طرف البلدية في اطار المخطط البلدي للتنمية الفترة مابين 2010-2019 في هذا القطاع نلاحظ قلة المشاريع من حيث العدد والأغلفة المالية المخصص لها مما يحد من نجاعة هذه المخططات ويخلق مشاكل كبيرة في هذا القطاع على غرار الإكتضاض ومن خلال معاينتنا للمنشات التربوية ندرك حاجتها الى الصيانة وأعمال الكتامة والتوسعة لمواجهة الاكتضاض في الاقسام كمدرسة لمين عبد الرحيم ومحمد بوزيداوي والبشير كما ان المشاريع فى قطاع الثقافة منعدمة تماما فلا وجود لأي مكتبة بالبلدية ولا اي مركز ثقافي باستثناء قاعة السينما وهي تعاني الاهمال فقد اصبحت في حالة مزرية واهتراء جدرانها كما يبين الجدول رقم.. الذي يوضح الاحياء المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع المخطط التنموي للبلدية الفترة ما بين 2010-2019 ان اغلب المشايع تمركزت في قطاع التربية دون قطاع الثقافة بالإضافة الي ان عدد الاحياء والمناطق المستهدفة ضئيل وهي حي مصطفى بن بولعيد وحي احمد زبانة وحي ذراع النيشان ومنطقة الزرقة وفقط كما ان عددها قليل واغلفتها المالية ضعيفة مما يستدعي الاسراع في التدخل وإيجاد الحلول بتسطير مشايع في مختلف القطاعات والمناطق والأحياء.

د/قطاع الموارد المائية

من خلال الجداول التي يوضح المشاريع المنجزة من طرف البلدية في اطار المخطط البلدي للتنمية فى الفترة ما بين 2010-2019 في مختلف القطاعات نجد انه رغم وفرة مشاريع في هذا القطاع من حيث العدد الا انها لم تحل مشاكل هذا القطاع المتمثلة في التذبذب في تزويد البلدية بمياه الشرب سبب اهتراء الشبكات وحاجتها الاعادة التأهيل ووجود مناطق تسرب للمياه عبر شبكات المياه الصالحة للشرب اضافة الى الطلب المتزايد على المياه خاصة في فصل الصيف، بالإضافة الى الاعطاب المتكررة لمضخات الابار كما ان هناك العديد من الاحياء والمناطق لم تستفد من مشاريع في هذا القطاع كحي مصطفى رحيم وحي محمد بوضياف وحي بن باديس وحي ذراع النيشان وحي على عمار وحي المقراني وحي 120 مسكن ومنطقة الشبارق ومنطقة الصيادة ولهذا وجب على الهيهات المعنية التدخل وإيجاد حلول لهذا القطاع الحيوي عن طريق تسطير مشاريع عبر مختلف الاحياء والمناطق

هـ/- قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة

من خلال الجداول التي يمثل المشاريع المنجزة من طرف البلدية في اطار المخطط البلدي للتنمية في الفترة ما بين 2010-2019 اذ نلاحظ في هذا القطاع الكم الهائل للمشاريع من حيث العدد لكن هذه المشاريع اغلبها منصبة في توسيع وانجاز وترميم شبكات الصرف الحي دون الاهتمام بمشاريع تمس قطاع البيئة بشكل مباشر باستثناء اقتناء معدات لمركز الردم التقني لتخلص من النفايات الصلبة,كما تعاني العديد من الاحياء في فصل الشتاء والتساقطات الموسمية من غياب قنوات تصريف مياه الامطار او تدهور حالتها وانسدادها ان وجدت، بالاضافة الى ان مشاريع محاربة الامراض المتنقلة عبر المياه قليلة جدا مما يشكل خطر على حياة السكان وسلامتهم لذا وجب التدخل وتدارك النقائص من قبل السلطات المعنية,ولكن رغم نقائص في هذا القطاع إلا ان مشاريعه غطت كامل الاحياء تقريبا باستثناء بعض الاجزاء من الاحياء.

و/قطاع الاشغال العمومية والتهيئة

من خلال الجداول التي يوضح المشاريع المنجزة من طرف البلدية في اطار الخطط البلدي للتنمية في الفترة ما بين 2010-2019 حيث عند تجولنا في المدينة ندرك ان المشاريع في هذا الصدد لا ترتقي الى توفير النقائص رغم عددها الكبير وهذا راجع لاتساع المحيط العمراني للبلدية وحاجتها المستمرة الي المزيد من المشاريع في هذا القطاع لتهيئة الاماكن غير المهيئة وصيانة المهترئة منها. حيث يظهر للعيان اثناء مرورك ببعض الاحياء اهتراء الرصفة والطرق ونقص والغياب احيانا للانارة العمومية على غرار حي مصطفى رحيم وحي ذراع النيشان ومصطفاي بلقاسم الذي تغيب فيه الطرق المعبدة كليا كما يبرز الجدول رقم.. الذي يوضح الاحياء والمناطق المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع المخطط التنموي للبلدية الفترة مابين 2010-2019 ان مشاريع هذا القطاع مست اغلب الاحياء باستثناء حي مصطفى رحيم وحي مصطفى بن بولعيد وحي ديدوش مراد ومنطقة الصيادة ومنطقة الشبارق ومنطقة المعذر لذا وجب على السلطات تدارك هذا الخلل وإدراجه في المخططات البلدية للتنمية

II-2- اقتراحات:

من خلال الجداول التي يمثل المشاريع المنجزة من طرف بلدية عين وسارة في اطار المخطط البلدي للتنمية في الفترة ما بين 2010-2019 والجدول رقم17 الذي يوضح المناطق و الاحياء المستهدفة والغير مستهدفة بمشاريع المخطط البلدي للتنمية في الفترة ما بين 2010-2019 توصلنا الى جملة من الحلول لمختلف القطاعات لسد النقص والقضاء على المشاكل لسد الثغرات والنقائص التي تطرقنا إليها من خلال دراستنا للمشاريع المنجزة لمختلف القطاعات التي تعاني من النقائص

أ/- قطاع الفلاحة

- شق مسالك وطرق لفك العزلة عن المناطق الريفية على غرار منطقة الصيادة والزرقة والربط بالشبكة الكهربائية او الاعتماد على الطاقات المتجددة عن طرق توزيع الالواح

الشمسية في المناطق الغير موصولة بالكهرباء بالاظافة الى توفير المياه الصالحة للشرب في منطقة المعذر والصيادة والشبارق وبناء وتوسعة الاقسام بمنطقة المعذر والشبارق والصيادة وايضا توفير النقل والإطعام المدرسي عبر مختلف المناطق.

ب/- قطاع الخدمات

- انجاز مرافق رياضية لحي عناق رابح وحي مصطفاي بلقاسم وحي محمد بوضياف وحي بن باديس وحي احمد زبانة وحي قرادة بلقاسم وحي مصطفى رحيم وحي هواري بومدين وحي مدري رابح وحي على عمار , وحي المقراني وحي ديدوش موراد وحي سلام و انجاز مرافق صحية كقاعات العلاج بحي عناق رابح وحي مصطفى بن بولعيد, كما يجب انجاز عدة فروع ادارية للبلدية بحي ذراع النيشان وحي محمد صيفى وحي عبان رمضان وايضا فتح خطوط نقل حضي من وسط المدينة باتجاه حي عبان رمضان وحي محمد صيفي ومصطفاي بلقاسم.

ج/- قطاع الثقافة والتربية

- القيام بأعمال توسعة وترميم للعديد من الإبتدائيات في مختلف الاحياء التى تعاني من الاكتظاظ والإهمال وهي بحاجة الى اعمال الكتامة على غرار مدرسة البشير الابراهيمي ولمين عبد الرحيم ومحمد بوزيداويو,وتوفير النقل المدرسي للمناطق النائية. اضافة الى توفير الاطعام المدرسي عن طرق انجاز مطاعم مدرسية للعديد من المدارس انجاز مكتبة ومركز ثقافي واعادة تأهيل وترميم قاعة السينما.

د/- قطاع الموارد المائية

- اقتناء مضخات غاطسة للابارو انجاز ابار جديدة وخزانات جديدة وربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب لمواجهة العجز في تغطيت احتياجات المدينة وكذالك اعادة تأهيل الشبكات القديمة للمياه بحي عبان رمضان ومحمد صيفي ومصطفى رحيم وذراع النيشان ومصطفاي بلقاسم,و القيام بعدة مشاريع في هذا القطاع حي عناق رابح ومحمد بوضياف وبن باديس

ومصطفى رحيم وذراع النيشان وعلى عمار والمقراني و120 مسكن التى لم تستفد من المشاريع السابقة وتوفير المياه الصالحة للشرب بمنطقة الشبارق ومنطقة المعذر والصيادة.

هـ/- قطاع التطهير والصرف الصحي والبيئة

- معالجة النقاط السوداء لشبكات عبر مختلف الاحياء والقيام بمشاريع في اطار محاربة الامراض المتنقلة عبر المياه كما يجب انجاز قنوات لتصريف مياه الامطار بحي ذراع النيشان ومحمد صيفي ومصطفاي بلقاسم وعبان رمضان.واعادة تاهيل قنوات تصريف مياه الامطار عبر مختلف الاحياء,اضافة الى القيام بمشاريع تمس القطاع البيئي بشكل مباشر مثل نظافة المحيط ومحاربة التلوث وايجاد حلول للاحياء التي بنية دون ترخيص وهي تعاني من غياب تام لشبكة الصرف الصحي.

و/- قطاع الاشغال العمومية والتهيئة

- القيام بمشاريع تهيئة شاملة لحي مصطفى رحيم ومصطفى بن بولعيد وطالب عبد الرحمان وديدوش مراد و توفير الانارة العمومية لحي مصطفى رحيم ومحمد صيفى وعبان رمضان وذراع النيشان وطريق المحاذي للمقبرة باتجاه البيرين اضافة الى تجهيز بالانارة العمومية للمدخل الغربي والشرقي للبلدية وتجديد الارصفة المهترئة عبر مختلف الاحياء,و تعبيد الشوارع بحي محمد صيفي ومصطفاي بلقاسم ومصطفى رحيم وذراع النيشان وانجاز وتهيئة ساحات عامة وخضراء في عدد من الاحياء.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المشاريع المسطرة في بلدية عين وسارة فى الفترة مابين 2010-2019 في اطار المخطط التنموي للبلدية نقول انه رغم كل المشاريع المسطرة والأغلفة المالية المرصودة إلا انها لا تستجيب لمتطلبات البلدية وهذا ما يحد من فعالية ونجاعة المخطط البلدي للتنمية، وهذا راجع لضعف مبالغه المالية وعدد مشاريعه، فالبلدية لا تزال تعاني من عدة مشاكل منها قطاع الفلاحة الذي هو الاضعف في عدد المشاريع والأغلفة المالية وهو يعاني العزلة في عديد مناطق البلدية وضعف التغطية بشبكة الكهرباء ونقص في الخدمات التعليمية والصحية.

بالإضافة الى ان قطاع الخدمات لا يزال ضعيف وهو ايضا يعاني من قلة المشاريع في هذا الصدد، بالإضافة الى مشاكل قطاع الثقافة والتعليم حيث تنعدم المشاريع المتعلقة بقطاع الثقافة بالاضافة الى الاكتظاظ الذي تعاني منه المدارس وحاجة العديد منها الي الترميم وأعمال الكتامة، كما ان مشاريع الاشغال العمومية والتهيئة رغم انها تمثل النسبة الاعلى من المشاريع المنجزة إلا انها تضل غير كافية حيث يظهر جليا للعيان اهتراء الارصفة والطرق ونقص في الانارة العمومية كما تغيب اي مشاريع لساحات عامة او خضراء.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع البلدية والتنمية المحلية المستدامة فى بلدية عين وسارة توصلنا الى مجموعة من النقاط، وهي ان التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة تتطلب دمج كل الجهود المحلية الحكومية والمشاركة الشعبية في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة، وتوفير متطلبات السكان من خلال التركيز على دمج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب.[1]

كما ان التنمية المحلية باتت تعاني من عدة عوائق في مختلف الجوانب وعلى مختلف الاصعدة,هذه المشاكل اصبحت تحد من فاعلية التنمية المحلية وبرامجها.رغم توفر بلدية عين وسارة على كل متطلبات التنمية من طاقات بشرية وإمكانيات اقتصادية هامة لذا وجب تجميع هذه الطاقات والقدرات وتوجيهها فيما يخدم التنمية المحلية عن طريق الاستثمار فيها.

أما عن تأخر وتخلف التنمية في بلدية عين وسارة يرجع الى ضعف المخططات البلدية للتنمية من حيث المبالغ والعدد، مما يوجب على السلطات المحلية البحث عن مصادر لتمويل مشاريع التنمية تكون ذاتية وهذا يستدعي اتخاذ سلسلة من الاجراءات كالترشيد النفقات بفرض رقابة شديدة على الانفاق المحلي وخاصة نفقات التسيير من اجل تحقيق فائض مالي يستخدم لاحقا في مشاريع تنموية اضافة الى ذالك العمل على تطوير ادارة شفافة تعمل جنبا الى جنب مع المواطنين، وتأهيل كفاءات على المستوى المحلى وتحسين مستوى الاداريين وتثمين الطاقات البشرية الان الطاقة البشرية ذات الكفاءة هي اكبر ثروة وجب الاهتمام بها لتحقيق التنمية المحلية كما يتعين على السلطات المحلية تشجيع المبادرات الفردية عن طريق فتح الباب امام افراد المجتمع المحلى لخلق مبادرات من شانها تغيير الوضع الاقتصادي المحلي وذالك بتوفير حوافز مشجعة للقطاع الخاص، بالإضافة الى الاولويات في الانفاق وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

[1] محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص18.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

باتر محمد وردم، العالم ليس للبيع، "مخاطر العولمة على تنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

جمال الدين مغوفل، التنمية المحلية البلدية والولاية، الجزائر: دار الخلدونية، د س ن.

سلطان فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المرثرة على قدرات الحكام الإداريين، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014.

عبد الرزاق محمد الدليمي، الاعلام والتنمية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012).

عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري ، جسور للنشر والتوزيع الطبعة ال.ثالثة 2015

عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2012، الجزائر.

عمار عوابدي، "علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة، م6، ع2، 1996.

كمال التابعي، تغريب العالم الثالث –دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية–، القاهرة: دار المعارف، 1993.

محمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع التنمية، القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1979.

محمد الهادي لعروق 'مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1974.

محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

محمد عبد المولى، العالم الثالث النمو التخلق، القاهرة: دار العربية للكتاب، 1980.

منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، الإسكندرية مكتب الجامعة الحديث، 2011.

وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر، 2009.

وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، عمان: دار جليس الزمان، 2008.

المذكرات:

أقرين عبد الحليم، دور البلدية في تحقيق التنمكية المستدامة بالجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019.

إبراهيم مشروب، إشكالية التنمية العالم الثالث، بيروت دار المنهل اللبناني، 2006.

أحمد بوسهمين، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقق التنمية المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

بوجمعة بونش, البنية العقارية ة تاثيرها على توجيه و تنظيم المجال العمراني" حالة بلديتي بئر خادم و جسر قسنطينة , رسالة ماجستير.ج. هـ.ب.ع.ت.

جواد الأمية، منصر حنان، آليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، منكرة ماستر في الحقوق جامعة بجاية 2016/2017.

حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.

خيضر خنفقري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011.

سعاد طيبي، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2009.

نيان ريميلاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر –حالة بلدية الجزائر الوسطى– مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2016.

سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

سهام تلزازيت، التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر "دراسة حالة بلدية بودواو"، مذكرة ماستر ، جامعة بومرداس: كلية الحقوق بودواو، 2013.

شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية – مذكرة الماجستير، تخضع لقانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، لسان 2011/2010 .

العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ضل تحتديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنميثة المستدامة، جامعة المسيلة 15-20211/11/16..

عبد الرحمن صديني، التنمية المحلية للبلديات الجزائرية –دراسة احصائية تحليلية للوضعية المالية في الفترة الممتدة من 1995-1999، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

عثمان عزيز، دور الجماعات المحلية في التسير والتنمية بولاية خنشلة –دراسة حالة- (بلدية قايس وبلدية الرميلة)، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008.

محمد حسين دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2011.

محمد سعودي، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة شلف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.

محمد مزاري، اشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، (سورية أنموذجا)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2015.

نايف بن نايل بن عبد الرحمن أبو علي، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، (حالة دراسية، منطقة الحجاز)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، 2010-2011 منشور في الموقع: libback.uqu.edu.sa تاريخ الاطلاع: 2022/02/25.

وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية التنمية المحلية في الجزائر، منكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010.

الجرائد والمجلات:

امر رقم 97/76، مؤرخ في 1976/11/22، يتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر، عدد 94، الصادرة يوم الأربعاء 02 ذي الحجة عام 1396 هـ الموافق لـ 1976/11/24.

بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، اثر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث، العدد 2009،2010/07، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس العدد رقم 6 سبتمبر2016، منشور في الموقع http:asjp.cerist.dz.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1990/15، القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، المادة 146.

حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الّإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010.

خبابة عبد الله ، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، مداخلة بعنوان "التنمية الشاملة المستدامة، المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007. منشور في الموقع: www.univ-ecosetif.com

خليفة الكواري، "حقيقة التنمية النفطية حالة اقطار الجزيرة العربية"، مجلة المستقبل العربي، 1981

عايدة مصطفاوي، تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، جانفي 2018، جامعة البليدة 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

فريدا مزيائي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010.

القانون رقم 01/06/، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 2006/02/20، ج.ر العدد 14 الصادر بتاريخ 2006/03/08.

قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية: ج.ر 37 مؤرخة في 2011/07/03.

قانون رقم 16 -01 مؤرخ في 26 مارس 216 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية .

لمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، (2001 -2002).

محمد بلخير، مقومات وأساسيات التنمية المحلية"، مجلة آفاق علمية، ع1، 2008.

مرسوم رئاسي رقم 233/96 مؤرخ في 1996/07/02،يتضمن انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها،ج ر عدد 41.

مرسوم رئاسي رقم 18/98 مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 1989/02/23، ج ر عدد 09، الصادرة بتاريخ 1989/02/29.

موسى اللوزي، التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس و التطبيقات. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 010 .

وليد حيدر جابر، طرق إذارة المرافق العامة، المؤسسة العامة والخصخصة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

Pierre Marlin, français choay <dictionnaire d’urbanisme> PUF 19

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle des collectivités locales, en particulier des municipalités, dans la création et la réalisation d'un développement local durable basé sur les moyens et les ressources disponibles. Les résultats de nos recherches ont révélé que le développement local est un processus complexe qui nécessite l'intégration des efforts des gouvernements locaux et la participation du public afin d'atteindre les objectifs souhaités et de répondre aux besoins de la population en se concentrant sur l'intégration des dimensions économiques, sociales, environnementales et même politiques. , et ce processus nécessite une planification continue et un suivi simultané des travaux liés à cet aspect, Le développement local souffre également d'un certain nombre de contraintes dans tous les aspects et à tous les niveaux, qui limitent son efficience et son efficacité.

Mots clés : Municipalité ; Développement Local; Le développement durable; Commune de Ain Oussara / Wilaya de Djelfa.

Abstract:

This study aims to highlight the role of local communities, especially municipalities, in creating and achieving sustainable local development based on available means and resources. The results of our research found that local development is a complex process that requires the integration of local government efforts and public participation in order to achieve the desired goals and provide population requirements by focusing on the integration of economic, social, environmental and even political dimensions, and this process requires continuous planning and simultaneous monitoring of work related to this aspect, Local development also suffers from a number of constraints in all aspects and at all levels, which are limiting their efficiency and effectiveness.

Keywords: Municipality; Local Development; Sustainable Development; Municipality of Ain Oussara / Wilaya of Djelfa.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المجتمعات المحلية ، وخاصة البلديات ، في خلق وتحقيق التنمية المحلية المستدامة بالاعتماد على الوسائل والموارد المتاحة. توصلت نتائج بحثنا إلى أن التنمية المحلية عملية معقدة تتطلب تكامل جهود الحكومة المحلية والمشاركة العامة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية. وتتطلب هذه العملية تخطيطًا مستمرًا ورصدًا متزامنًا للعمل المرتبط بهذا الجانب ، كما أن التنمية المحلية تعاني من عدد من القيود في جميع الجوانب وعلى جميع المستويات ، مما يحد من كفاءتها وفعاليتها.

الكلمات المفتاحية: بلدية؛ التنمية المحلية؛ تنمية مستدامة؛ بلدية عين وسارة / ولاية الجلفة.